E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IPF/1996/19
15 August 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة التنمية المستدامة
الفريق الحكومي الدولي
المخصص للغابات
الدورة الثالثة
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا

العنصر البرنامجي ثانيا

تقرير الأمين العام

موجـــز

يضم هذا التقرير قسمين: القسم الأول يبحث الآليات المالية والقسم الثاني يبحث نقل التكنولوجيا. ويعترف التقرير بأن الفرص محدودة لزيادة الأموال من مصادر عامة دولية غير المساعدة الإنمائية الرسمية لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. ويوحي العديد من دراسات الحالة المذكورة في هذا التقرير بوجود احتمال لإيجاد موارد مالية إضافية على المستوى المحلي في البلدان النامية، ولو أن أكثرية البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا ذات الغطاء الحراجي المنخفض، قد تكون قدرتها على جمع الأموال الكافية لتمويل الأنشطة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لغاباتها محدودة. ولذلك، ما برحت المصادر الخارجية للأموال العامة، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، ضرورية لتمويل أنشطة الغابات وكذلك لتحريك استثمارات القطاع الخاص في هذه البلدان. كما تحتاج أدوات السوق إلى مزيد من الاهتمام. فالقطاع الخاص يعتبر مجموعة رئيسية هامة من أجل الاستثمار في التنمية المستدامة للغابات. وقد يظهر إصلاح السياسات ووضع حوافز أفضل لجذب هذه الاستثمارات كأولوية من أولويات السنوات القادمة في بلدان نامية كثيرة. ومن المهم جدا بالنسبة لعدة أنواع من الصناديق، على نحو ما ذكر في هذا التقرير، التغلب على عدم اليقين والمخاطر المتصلة باستثماراتها. كما نظر في إنشاء نظام معلومات لتعجيل استثمارات القطاع الخاص.

* E/CN.IPF/1996/13.

96-20380 100197 100197 140197

ويبحث القسم الثاني من هذا التقرير نقل التكنولوجيا كخطوة هامة بالنسبة للبلدان النامية كي تتقدم بقفزات واسعة في إدارة مواردها الحراجية على اساس مستدام، وفي إنشاء صناعات حراجية ذات كفاءة وقدرة على المنافسة. ومعظم التكنولوجيات التي تحتاجها البلدان النامية لإدارة الغابات معروفة جيدا وتجري ممارستها فعلا في بعض البلدان النامية. وفي الإمكان مشاطرة هذه الخبرة. ومن بعض التدابير المقترحة لتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية على نحو أكثر فعالية: استخدام تقييم الاحتياجات التكنولوجية، كأداة لتحليل الاحتياجات من أجل التكنولوجيا؛ وتعزيز مؤسسات البحث والتطوير، ولا سيما في البلدان النامية؛ واستكشاف إمكانيات مؤسسات دولية جديدة في أبحاث الإدارة المستدامة للغابات؛ وإنشاء قواعد بيانات عالمية خاصة بالتنمية المستدامة للغابات والحراجة.

ونظرا للموارد المالية المحدودة والحاجة إلى استعمال الأموال المتاحة حاليا على النحو الأمثل، يغدو التنسيق داخل القطر والتنسيق بين الجهات المانحة هامين. كما توفر برامج الغابات الوطنية أساسا جيدا لوضع الأولويات بشأن التعاون، بما في ذلك المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا بين البلدان النامية والجهات المانحة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٩	٥
ألف - الولاية	١ - ٦	٥
باء - نظرة عامة على الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات	٧ - ٩	٦
أولا - التقدم المحرز بشأن التمويل	١٠ - ٤٠	٧
ألف - بلدان مختلفة واحتياجات مختلفة	١٣ - ١٧	٧
باء - المناقشة داخل لجنة التنمية المستدامة	١٨ - ٢١	٩
جيم - التمويل الحكومي الابتكاري	٢٢ - ٢٩	١٢
١ - المصادر المحلية	٢٢ - ٢٤	١٢
٢ - توقعات التمويل العام من المصادر الدولية	٢٥ - ٢٩	١٣
دال - التمويل الابتكاري من القطاع الخاص	٣٠ - ٣٥	١٥
١ - تهيئة الظروف الكفيلة باستقطاب التدفقات الرأسمالية اللازمة للإدارة المستدامة للغابات	٣١ - ٣٤	١٥
٢ - التوقعات والفرص الأخرى	٣٥	١٦
هاء - التمويل الابتكاري من خلال التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص	٣٦ - ٤٠	١٨
١ - إمكانيات وفرص التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص	٣٧	١٨
٢ - إنشاء نظام للمعلومات يرمي إلى تعزيز استثمار القطاعين الخاص والعام في البلدان النامية	٣٨ - ٤٠	٢٠
ثانيا - التقدم المحرز في مجال نقل التكنولوجيا	٤١ - ٦٠	٢١
ألف - تكنولوجيات الحراجة	٤٢ - ٤٦	٢١
١ - إدارة الغابات	٤٣ - ٤٤	٢١
٢ - استخدام منتجات الغابات	٤٥ - ٤٦	٢٢
باء - تقييم الاحتياجات في مجال التكنولوجيا	٤٧ - ٤٨	٢٢
جيم - التعاون في مجال نقل التكنولوجيا	٤٩ - ٥٢	٢٣
١ - التعاون التقني بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	٤٩ - ٥٠	٢٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٢ - التعاون التقني بين البلدان النامية	٥١ - ٥٢	٢٤
دال - زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في نقل التكنولوجيا	٥٣ - ٥٦	٢٤
هاء - البحث والتطوير لدعم الحراجة المستدامة	٥٧ - ٦٠	٢٥
ثالثا - التنسيق الفعال	٦١ - ٧٧	٢٧
ألف - الخلفية	٦١ - ٦٤	٢٧
باء - البرامج الوطنية للغابات بوصفها أدوات أساسية للتنسيق	٦٥ - ٦٩	٢٨
١ - اللامركزية في تنمية الغابات والتمويل	٦٦ - ٦٧	٢٩
٢ - ترتيبات التنسيق المؤسسي على الصعيدين الوطني ودون الوطني	٦٨ - ٦٩	٢٩
جيم - التنسيق بين الجهات المانحة في تنفيذ البرامج الوطنية للغابات	٧٠ - ٧٣	٣٠
دال - التنسيق الفعال على الصعيد الدولي	٧٤ - ٧٧	٣١
نظام معلومات لتحسين التنسيق	٧٧	٣١
رابعا - استنتاجات ومقترحات للعمل	٧٨ - ٨٨	٣٢
ألف - التمويل العام	٧٩ - ٨٠	٣٢
باء - استثمارات القطاع الخاص	٨١ - ٨٢	٣٣
جيم - نقل التكنولوجيا	٨٣ - ٨٦	٣٤
دال - التنسيق	٨٧	٣٥
هاء - أنظمة المعلومات	٨٨	٣٧

المربعات

الأول - دراسات حالات إفرادية: التمويل العام الابتكاري ١٤

الثاني - دراسات إفرادية: التمويل الابتكاري من القطاع الخاص ١٧

الثالث - دراسات إفرادية: الابتكار من خلال التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص ١٩

الجداول

١ - نسبة البلدان في مختلف مجموعات البلدان (مصنفة بحسب نطاق الدخل الفردي) ضمن كل فئة من المساحة الإجمالية للغابات في كل بلد، ومساهمة كل مجموعة وكل فئة في الغطاء الحرجي الإجمالي في العالم، ١٩٩٠ ٩

٢ - مصفوفة الخيارات السياسية العامة والأدوات المالية ١١

مقدمة

ألف - الولاية

١ - يصف هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتصلة بالعنصر البرنامجي ثانيا، "التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا من أجل الإدارة المستدامة للغابات" من برنامج عمل الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. ويسترشد العمل في إطار هذا العنصر البرنامجي بالمقررات المتخذة في الدورة الثالثة للجنة التنمية المستدامة والدورة الأولى للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات. التي زيدت تفصيلا في دورة الفريق الثانية المعقودة في جنيف، ١١-١٢ آذار/مارس ١٩٩٦.

٢ - وقد أكدت الدورة الثالثة للجنة والدورة الأولى للفريق الحاجة إلى استكشاف ودراسة طرق لمعالجة المجالات المتعلقة بنقل وتطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا، بشروط حسنة متفق عليها وتعبئة الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في انتهاج سياسات واستراتيجيات شاملة من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، مع مراعاة أعمال اللجنة الجارية والعمليات الأخرى ذات الصلة. كما ينبغي النظر في طرق لتحسين الكفاءة وتنسيق المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال تنفيذ برامج الحراجة، بما في ذلك اقتراحات للتعاون على الصعيدين الوطني والدولي (أ) داخل جميع المؤسسات المتعددة الأطراف ذات الصلة وفيما بينها، بما في ذلك المؤسسات التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي، (ب) وبين الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

٣ - وقد أكد الفريق في دورتـــه الثانية (انظر الوثيقة E/CN.17/1996/24) أن جدول أعمال القرن ٢١[١]، ولا سيما الفصل ١١ منه، وبيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا المتعلق بتوافق الآراء العالمي بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة (المبادئ المتعلقة بالغابات)[٢] والأعمال ذات الصلة للجنة التنمية المستدامة، إنما تقدم إطارا عاما لإجراء مداولات ذات صلة داخل الفريق، ينبغي أن تركز مع ذلك على الجوانب المتصلة بالغابات من التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا (الفقرة ٤٠). وقد سلم بالحاجة إلى مستويات إضافية من التمويل من جميع المصادر، بما فيها استثمارات القطاع العام والخاص، من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات (الفقرة ٤٣). وارتأى الفريق أيضا إيلاء مزيد من التأكيد لوضع توصيات وخيارات من أجل الإجراءات المتعلقة بنقل التكنولوجيا (الفقرة ٥٧). كما ركز الفريق على الحاجة إلى زيادة تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلـدان الجنوب في مجال نقل التكنـــولوجيا (الفقرة ٥٧).

٤ - وقد أعد هذا التقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه الوكالة الرائدة بالنسبة للعنصر البرنامجي ثانيا، وذلك بالتشاور مع أمانة الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات في شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد استفيد

لدى إعداد هذا التقرير من نتيجة حلقة العمل التي تتخلل الدورات المعنية بالتمويل (التي اشترك في رعايتها كل من حكومة الدانمرك وجنوب افريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وانعقدت في بريتوريا بجنوب افريقيا في الفترة من ٤ حتى ٧ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والتي عقدت دعما لهذا العنصر البرنامجي) كما استفيد من المواد ذات الصلة التي قدمتها لجنة التنمية المستدامة.

٥ - وينبغي النظر الى هذا التقرير على أنه حلقة في سلسلة تشمل تقرير الأمين العام بشأن هذا العنصر البرنامجي (E/CN.17/IPF/1996/5) المعد من أجل الدورة الثانية للفريق. ولذا فهو لا يتطرق الى مسائل سبق معالجتها بالتفصيل في التقرير السابق، بل يراعي المسائل التي أثيرت خلال الدورة الثانية للفريق التي تعتبر في حاجة الى مزيد من التحليل، وكذلك المسائل التي أثيرت وبحثت خلال حلقة عمل بريتوريا بشأن التمويل المذكور أعلاه.

٦ - وقد قدم تقرير الأمين العام المعروض على الفريق في دورته الثانية معلومات وتحليلا أوليا للحالة الشاملة فيما يتعلق بهذا العنصر البرنامجي، كما قدم توقعات التنمية الحراجية في مجال التمويل والتكنولوجيا مع الاشارة بوجه خاص الى التعاون الدولي.

باء - نظرة عامة على الدورة الثانية للفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات

٧ - رأى الفريق عند نظره في هذا العنصر البرنامجي في دورته الثانية أنه يمكن الاستفادة في مداولاته الأخرى من الإسهاب في عدة مسائل محددة وإيلائها قدرا أكبر من التأكيد. كما رأى الفريق أن هناك حاجة الى تحليل الآليات وخيارات السياسات المتصلة بالخدمات المالية الفعلية والمحتملة وطنيا ودوليا؛ ووضع اقتراحات بشأن المعايير والمؤشرات لرصد التدفقات المالية، وقوى السوق، وأنماط الاستهلاك؛ ودراسة التمويل بالنسبة لبرامج بناء القدرات ذات الصلة؛ والقيام بدراسة لأدوار ومجالات صناديق البيئة الوطنية، وتحديد الأسعار، والمعونات ورسوم إزالة الغابات (الفقرة ٦٠).

٨ - وفيما يتعلق بالقطاع الخاص، أكد الفريق الحاجة الى دراسة دوره، بما في ذلك ما يتعلق بالتجارة والاستثمار الدوليين، ودراسة جدوى واستحسان وضع مدونات سلوك في مجال الإدارة المستدامة للغابات. وكان الرأي أيضا أن دور مصادر وآليات التمويل المبتكرة، وكذلك الحاجة الى تحسين التنسيق بين الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف والبلدان المستفيدة، يبرر القيام بدراسة واستكشاف أكثر تعمقا.

٩ - وفيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، شعر الفريق بالحاجة الى النظر في طرق ووسائل لتعزيز نقل التكنولوجيا على نحو أكثر فعالية، في المجالين العام والخاص على السواء؛ وتحديد الآليات المناسبة القائمة والمحتملة؛ وتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب وبين بلدان الجنوب، وكذلك زيادة دور المنظمات التي تضطلع بالأبحاث.

أولا - التقدم المحرز بشأن التمويل

١٠ - من المعترف به عموما أن رأس المال الحرجي يستنفد عالميا بسبب إزالة الأحراج وتدهور الغابات. وهذه ظاهرة عالمية تحدث في الغابات المدارية وغابات المناطق المعتدلة والشمالية. وكما نوقش ذلك في الاجتماع الذي رعته حكومة الدانمرك، وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تجذب البلدان النامية استثمارات إجمالية تناهز قيمتها ٢٠ بليون دولار سنويا من المصادر المحلية والأجنبية. وفي الوقت نفسه فإنها تواجه، مع ذلك تصفية استثمارات (أو انخفاض قيمة) رأس المال الحرجي بنحو ٤٥ بليون دولار سنويا نتيجة لإزالة الأحراج. وينشأ من ذلك استثمار سلبي صاف يقدر بنحو ٢٥ بليون دولار سنويا. وما لم تحدث تغييرات رئيسية في النظم السياسية والتنظيمية فإن هذه الفجوة الاستثمارية الكبيرة ستزداد اتساعا.

١١ - ويجدر أيضا ملاحظة أن التمويل المحلي للحراجة قد ازداد كثيرا في عدة بلدان نامية. بيد أن العديد من الجهات المانحة خفضت خلال السنوات القليلة الماضية حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، كما انخفض حجم المساعدة الإنمائية الرسمية الحرجية من حيث القيمة الحقيقية ولا بد من عكس اتجاه هذه التيارات. وفضلا عن ذلك، تقدم المساعدة الإنمائية الرسمية الحرجية إلى عدد قليل نسبيا من البلدان التي تحتاج الى هذه المساعدة. وهناك تأكيد جديد واعد يتمثل في التحول في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية الحرجية من الإدارة التقليدية للغابات الى الإدارة المستدامة للغابات، والتنمية الريفية وحفظ الغابات. ويبرر كل من المنافع الاجتماعية الاقتصادية والبيئية للغابات الزيادة في حصة هذا القطاع من المساعدة الإنمائية الرسمية والتي لا تزيد الآن على ٣ في المائة من مجموع المساعدة. وفضلا عن ذلك، لم تسهم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩٣ سوى بنسبة ٢٧,٢ في المائة من احتياجات قطاع الغابات على النحو المحدد في الفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١ (١,٥٤ بليون دولار، مقابل احتياجات سنوية قدرها ٥,٦٧ بليون دولار).

١٢ - وفي الوقت نفسه، ما فتئت تدفقات الاستثمار الخاص الى البلدان النامية تزداد وبلغت الآن خمسة أضعاف المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المهام الأساسية توجيه الاستثمار الخاص نحو الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن تتيح الإدارة المستدامة للغابات بديلا ناجعا وفعالا وأقل تكلفة عندما تدرج المنافع الاجتماعية والبيئية في المعادلة الاقتصادية الشاملة. بيد أن التدفقات الحالية من الاستثمار الخاص، في البلدان النامية، تتركز الى حد كبير في عدد قليل من البلدان ذات الإمكانيات التصديرية، في حين تشكو البلدان التي يوجه فيها النشاط الحرجي نحو الأسواق المحلية نقصا حادا في الأموال.

ألف - بلدان مختلفة واحتياجات مختلفة

١٣ - ليس هناك حل أو طريق واضح لتحقيق الإدارة المستدامة المناسبة للغابات لتعتمدها أو تتبعها جميع البلدان. وهناك عوامل عديدة تحكم تحديد الأولويات والاستراتيجيات والاحتياجات. وتؤثر الخصائص الفردية للبلدان على قدرتها على تعبئة الموارد المالية، واستخدامها الفعال للمساعدة المالية؛ وتكييف

التكنولوجيات وتبنيها وتطويرها لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. بيد أن العلاقات بين حجم الغطاء الحرجي، والدخل الفردي ومستوى تنمية الغابات يمكن أن يعطي، الى حد ما، صورة أولية ولكن توضيحية، مما يدل على إمكانية قيام البلدان الواقعة بالقرب من بعضها بعضا في المصنوفة الواردة في الجدول ١، باعتماد نهج مماثلة في معالجة مسألتي التمويل ونقل التكنولوجيا.

١٤ - وفي الجدول ١، توضيح لكثير من النقاط الهامة المتعلقة بالمساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات. ويقع نحو ٦٧ في المائة من مجموع الغطاء الحرجي في العالم في ١٠ بلدان تزيد مساحة الغطاء الحرجي في كل منها على ٥٠ مليون هكتار. وإذا أضيفت إليها ١٠ بلدان أخرى تتراوح فيها مساحة الغطاء الحرجي في كل منها بين ٣٠ و ٥٠ مليون هكتار، يصل المجموع الى ٢٠ بلدا يستأثر بنسبة ٧٨ في المائة من الغطاء الحرجي في العالم. ومن هذه البلدان العشرين هناك ثلاثة بلدان يزيد فيها دخل الفرد على ٠٠٠ ١٥ دولار، ويتراوح في ٧ بلدان منها بين ٠٠٠ ١ و ٠٠٠ ٤ دولار ويقل في ١٠ بلدان أخرى عن ٠٠٠ ١ دولار، وهي تمثل على التوالي ١٤,٤٢ في المائة، و٤٥,٥ في المائة و١٨,٤ في المائة من الغطاء الحرجي في العالم.

١٥ - وتمثل الغابات في ١١٥ من البلدان "الأقل غابية" (أقل من ١٠ ملايين هكتار) نحو ٨,٤٢ في المائة من مجموع الغابات في العالم. وهناك نحو ٦٠ بلدا من هذه المجموعة التي يقل فيها دخل الفرد عن ٠٠٠ ١ دولار لا يوجد فيها سوى ٤,٢٤ في المائة من مجموع الغابات في العالم.

١٦ - وينبغي النظر الى المعلومات الواردة في الجدول ١ في ضوء مستوى التنمية النسبي للصناعة القائمة على الغابات. ويجدر بالاشارة في هذا السياق أن هناك عددا قليلا فقط من البلدان النامية، لا سيما اندونيسيا، وماليزيا والبرازيل تنتمي الى مجموعة كبار مصدري منتجات الأخشاب في السوق الدولية وتملك بالتالي صناعة قائمة على الغابات متطورة الى حد كبير. وتصدر بلدان كثيرة أخرى مثل شيلي وغابون والكاميرون وبابوا غينيا الجديدة المنتجات الحرجية ولكن في مستوى أقل نسبيا. وبإمكان أي بلد ذي غطاء حرجي منخفض ويبلغ فيه دخل الفرد مستوى عاليا أن يستورد المنتجات الحرجية من بلد آخر. وهناك بلدان نامية كثيرة مثل جمهورية كوريا والصين ومقاطعة تايوان التابعة للصين وتايلند أصبحت الآن من بين كبار مستوردي المنتجات الحرجية في السوق الدولية.

الجدول ١ - نسبة البلدان في مختلف مجموعات البلدان (مصنفة بحسب نطاق الدخل الفردي) ضمن كل فئة من المساحة الإجمالية للغابات في كل بلد، ومساهمة كل مجموعة وكل فئة في الغطاء الحرجي الإجمالي في العالم، ١٩٩٠

(نسبة مئوية)

مجموعة البلدان بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار

مجموع مساحة الغابات في البلد (بملايين الهكتارات)	ما يزيد على ١٥ ٠٠٠	٤ ٠٠٠-١٥ ٠٠٠	٢ ٠٠٠-٤ ٠٠٠	١ ٠٠٠-٢ ٠٠٠	٥٠٠-١ ٠٠٠	أقل من ٥٠٠	مجموع الغطاء الحرجي في العالم
ما يزيد على ٥٠	١٣,٢٧ (٢)	صفر	٣٨,٢٣ (٢)	٣,٥٤ (٢)	٣,١٩ (١)	٨,٦٨ (٣)	٦٦,٩ (١٠)
٣٠ - ٥٠	١,١٥ (١)		٣,٧٤ (٣)		٢,٤٨ (٢)	٤,٠٥ (٤)	١١,٤٢ (١٠)
١٠ - ٣٠	٢,٦٨ (٥)		١,٨٨ (٤)	١,٦٩ (٤)	١,٢٦ (٣)	٥,٢٩ (١١)	١٢,٨ (٢٧)
٥ - ١٠		٠,٢٤ (١)	٠,٦٩ (٣)	٠,٩٢ (٤)	٠,٧٠ (٣)	١,٢٢ (٦)	٣,٧٧ (١٧)
أقل من ٥	٠,٧١ (١٠)	٠,٥٨ (١١)	٠,٨٤ (١٦)	٠,٢٠ (١٠)	٠,٤١ (١٨)	ما يزيد على ١,٩١ (٣٣)	ما يزيد على ٤,٦٥ (٩٨)
مجموع الغطاء الحرجي في العالم	١٧,٨١ (١٨)	٠,٨٢ (١٢)	١٤,٥٤ (٢٨)	٦,٣٥ (٢٠)	٨,٠٤ (٢٧)	ما يزيد على ٢١,١٥ (٥٧)	

ملاحظة: تمثل الأعداد الواردة بين قوسين في الجدول عدد البلدان المقابل لنسبة مئوية معينة.

١٧ - وغني عن القول إن أحجام احتياجات البلدان، كما هي مصنفة في فئات مختلفة في المصنوفة في الجدول ١، متباينة بالتساوي فيما يتعلق بالمساعدة المالية، ونقل التكنولوجيا، ومجالات التدخل الأكثر فعالية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

باء - المناقشة داخل لجنة التنمية المستدامة

١٨ - يستلزم موضوع تمويل الإدارة المستدامة للغابات تطبيق نتائج تحليل تمويل التنمية المستدامة بصورة عامة على القطاع الفرعي للغابات، وهو التحليل الذي ما فتئت لجنة التنمية المستدامة تقوم به بانتظام منذ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وكانت آخر مرة أجرت فيها هذا التحليل في الدورة الرابعة (١٨ نيسان/ابريل - ٣ أيار/مايو ١٩٩٦).

١٩ - ودعمت لجنة التنمية المستدامة مداولاتها بشأن القضايا المالية في جدول أعمال القرن ٢١ بعدد كبير من الوثائق[٣]. وتتضمن هذه الوثائق وصفا للاتجاهات في التمويل الإنمائي الرسمي، وما أحرز من تقدم في معالجة مشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية، ودور القطاع الخاص في تمويل التنمية المستدامة، ولذلك لا يرد ملخص لمحتواها في هذا التقرير. وتشمل أيضا هذه الوثائق وصفا لمجموعة عريضة من النهج المتعلقة بالسياسة العامة، بما في ذلك السياسات الملائمة لتشجيع زيادة تمويل القطاع الخاص، وآليات التمويل الابتكارية على الصعيد الوطني مثل الأدوات الاقتصادية والصناديق البيئية الوطنية، ومثل الآليات الابتكارية الدولية بوصفها أنشطة مشتركة التنفيذ في سياق الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٤].

٢٠ - ومن المساهمات الكبيرة للعمل الجاري بشأن التمويل داخل لجنة التنمية المستدامة صياغة مصفوفة لخيارات السياسة العامة والأدوات المالية مصنفة تصنيفا مزدوجا بحسب عدد من القطاعات. وفيما يتعلق بقطاع موارد الغابات، تحدد المصفوفة عددا من أدوات التمويل المحددة، وتشمل أيضا أدوات أخرى ذات صلة وردت تحت العناوين الفرعية للتنمية المستدامة، والتنوع الإحيائي والنظم الإيكولوجية الهشة. وترد هذه الأجزاء من المصفوفة في الجدول ٢.

الجدول ٢ - مصنوفة الخيارات السياسية العامة والأدوات المالية

القطاع	الإصلاحات الاقتصادية والمالية	حقوق الملكية	الحصول على الإيجارات/ تسعير الموارد	خفض الإعانات المالية	الضرائب	الرسوم البيئية	الآليات المحلية الابتكارية	الآليات العالمية الابتكارية
التنمية المستدامة	الأسواق الرأسمالية التنافسية	حقوق الملكية المضمونة	التسعير بكامل التكلفة	خفض الإعانات المالية للطاقة ورأس المال	• الضرائب الخضراء خفض الضرائب التشويهية	رسوم التلوث أو النفوث	• وضع العلامات الإيكولوجية • الصناديق الإيكولوجية • التمويل الرأسمالي للتنمية المستدامة	التنفيذ المشترك
التنوع الإحيائي	• الصناديق البيئية • رأس المال المساهم	تراخيص التنوع الإحيائي	رسوم التنقيب	خفض إعانات تحويل الأراضي	الإعانات المالية لحماية الموئل	رسوم إزالة الأحراج	• رسوم التنقيب الإحيائي • رسوم السياحة الإيكولوجية • رسوم السياحة العلمية	• التراخيص • حقوق الملكية • انتمانات حفظ الغابات القابلة للتداول
الموارد الحرجية	الصناديق البيئية	• الامتيازات الطويلة الأجل • العطاءات	تسعير المنتجات الحرجية	• مبيعات الأخشاب بأقل من التكلفة • إعانات التمويل	ضرائب الامتيازات الحرجية	رسوم إزالة الأحراج	• رسوم مستجمعات المياه • انتمانات إعادة التحريج القابلة للتداول	• التزام حفظ الغابات القابل للتداول • تعويض الكربون
النظم الإيكولوجية الهشة	الصناديق البيئية	حقوق الملكية الجماعية	تسعير الوظائف الإيكولوجية	إعانات إزالة تحويل الأراضي والإعانات الزراعية الكيميائية	الضرائب التفاضلية لاستخدام الأراضي	الرسوم التفاضلية لاستخدام الأراضي	• حوافز إعادة تحديد المواقع • حقوق التنمية القابلة للنقل	• انتمانات حفظ الغابات القابلة للتداول

٢١ - وتتضمن في الأجزاء التالية من التقرير مناقشة نطاق استخدام العديد من هذه الأدوات. ولعله يجدر بالإشارة أن تمويل قطاع الغابات يمكن بحثه من حيث علاقته بالخدمات المتميزة الأربع التي يهدف الى تيسيرها. وأولاها التنمية الاقتصادية للأنشطة الحرجية حيث تقوم أساسا بتعبئة التمويل المؤسسات التي تنتج للسوق المحلية أو الدولية. وثانيها الخدمات الاقتصادية التي كثيرا ما تقدمها الحكومات لتشجيع تنمية القطاع الخاص، وذلك على سبيل المثال عن طريق توفير الهياكل الأساسية للنقل، والخدمات الارشادية ودراسات ما قبل الاستثمار، وغير ذلك. وثالثها إدارة المناطق المحمية، وهو عمل عادة ما تضطلع به الحكومات، ورابعها توفير الخدمات البيئية الخارج عن السيادة الإقليمية مثل موازنة الكربون والتنوع الإحيائي اللذين كثيرا ما يكونا وثيقي الصلة بإدارة المناطق المحمية.

جيم - التمويل الحكومي الابتكاري

١ - المصادر المحلية

٢٢ - ساهمت المصادر المحلية وستساهم بمعظم التمويل اللازم للأنشطة الداعمة للتنمية المستدامة للغابات. ويمكن استخدام نهجين استراتيجيين فيما يتعلق بالغابات: أولهما، زيادة الإيرادات، وثانيهما، خفض التكاليف الناشئة عن الممارسات الحرجية غير المستدامة. وهناك عدد من العوامل التي ترتبط بقلة الاستثمار في قطاع الغابات تتعلق في المقام الأول ببخس قيمة الغابات وانعدام الوعي بقيمها المتعددة (يرجى الرجوع أيضا إلى تقريري الأمين العام إلى الفريق في دورته الثالثة بشأن عنصري البرنامج ثالثا - ١ (أ) (E/CN.17/IPF/1996/20) وأولا - ١ (E/CN.17/IPF/1996/14). واستخدام أدوات السوق هو أحد النهج المحتملة لتوليد الموارد الجديدة والإضافية على الصعيد المحلي. والهدف من أدوات السوق هو تحقيق التسعير بالتكلفة الكاملة، مما يعكس استنفاد المورد الطبيعي فضلا عما يرتبط بذلك من تكاليف بيئية واجتماعية و/أو اقتصادية. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق زيادة الحصول على الإيجارات وضرائب على المستفيدين من الموارد؛ والرسوم البيئية؛ وسندات الأداء البيئي؛ والإعانات المالية/الحوافز؛ والبيع الكامل للأراضي و/أو الموارد؛ ومنح التراخيص ومزادات منح الامتيازات.

٢٣ - وخلال العقد الماضي، استخدمت أدوات السوق بنجاح تام في بعض البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية لفرض توليد إيرادات إضافية وخفض التكاليف الناشئة عن الضرر البيئي عن طريق وسائل ضريبية ومن خلال نظم الأجور والرسوم. ويتبين من تجارب البلدان ذات الغطاء الحرجي الكبير التي بلغت فيها التنمية الصناعية القائمة على الغابات مستوى عال في مجال تطبيق زيادة معدلات العوائد، وإيداعات سندات الأداء وتدابير ضريبية أخرى لزيادة الإيرادات لأغراض الإدارة المستدامة للغابات، أنه يمكن تكرار هذه التجارب في البلدان ذات الخصائص المتماثلة. وتندرج في هذه الفئة بلدان نامية مثل اندونيسيا والبرازيل وماليزيا.

٢٤ - وبالنسبة للبلدان ذات الغطاء الحرجي الواسع النطاق نسبيا، ولكن الصناعة القائمة على الغابات فيها تقل عن ذلك المستوى، فإنه سيتم التركيز على تهيئة الظروف والحوافز الضرورية لجذب الاستثمار الخاص لأغراض الإدارة والاستخدام المستدامين للغابات. ومن جهة أخرى، فإن البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، والتي يبلغ فيها الدخل الفردي مستوى منخفض ويوجد فيها بضع صناعات قليلة قائمة على الغابات، ولكن يبلغ فيها معدل الطلب على المنتجات والخدمات الحرجية مستوى عال وتواجه تحدي تلبية احتياجات الكفاف، ربما تواجه صعوبات حادة في محاولة تعبئة التمويل المحلي والخاص والحكومي. ويتوقع أن يكون للتعاون الدولي دور حيوي بوجه خاص في تمويل التنمية المستدامة للغابات في هذه الفئة من البلدان.

٢ - توقعات التمويل العام من المصادر الدولية

٢٥ - ثمة ندرة في الآليات الدولية الرئيسية الموجهة نحو تمويل الأنشطة الحرجية، وذلك فيما عدا المساعدة الإنمائية الرسمية ذات الصلة بالغابات. ومع أن مرفق البيئة العالمية يتسم بالأهمية، فإنه يركز أساسا على الموارد والوظائف التي تعتمد على الغابات والتي تدعم التكاليف المتزايدة المتصلة بأنشطة حفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من حدة تغير المناخ العالمي. وليس الهدف من مرفق البيئة العالمية العمل على استقطاب التمويل اللازم للإدارة المستدامة للغابات وللتنمية الاقتصادية القائمة على الغابات.

٢٦ - ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر فعالية لدعم استثمارات القطاع الخاص. ففي الواقع، كثيرا ما يصعب على القطاع الخاص أن يستثمر في المراحل المبكرة من الادارة المستدامة للغابات وتنمية الصناعات الحرجية دون الحصول على تمويل من القطاع العام. إلا أنه من المرجح أن يظل دور المساعدة الإنمائية الرسمية محدودا للغاية.

٢٧ - أما الآليات الابتكارية لتمويل التنمية المستدامة، فقد جرى اقتراحها ومناقشتها بصورة مكثفة في محافل مثل لجنة التنمية المستدامة. ويتصل بعض من الخطط المقترحة على وجه الخصوص بالأنشطة الحرجية، مثل التنفيذ المشترك، وتطبق خطط أخرى، مثل مبادلة الديون بتدابير حفظ الطبيعة في بعض البلدان وإن لم يكن نطاق تطبيقها واسعا على النحو المرجو. وقد أخذت في الاعتبار عند اقتراح هذه الخطط إمكانية تسويق الموارد والخدمات التي تعتمد على الغابات، مثل التنوع البيولوجي وعزل الكربون.

٢٨ - أما معظم المقترحات الحالية لزيادة الإيرادات بفضل أدوات السوق وغيرها من الخطط الابتكارية، فهي تهدف إلى دعم تنمية الموارد الحرجية في البلدان المنتجة. وكما أن للغابات فوائد تمتد عبر حدود البلدان، فثمة مسائل وتحديات مشتركة تتخطى حدود دولة بمفردها ويكون من الأنسب معالجتها على المستوى الدولي. ونظرا إلى أن العديد من أدوات السوق قد تم بالفعل استخدامه بنجاح لتوفير الموارد المالية للتنمية الحرجية على المستوى الوطني، قد يكون من الممكن تطبيق مفهوم أدوات السوق على المستوى الدولي. ويمكن استخدام الايرادات الاضافية الناشئة عن أدوات السوق هذه على الصعيد الدولي كمصدر تمويل يكمل المساعدة الإنمائية الرسمية ومرفق البيئة العالمية من أجل دعم الأنشطة الحرجية على

الصعيد العالمي. ويقترح النظر في إمكانية المضي في استقصاء مختلف الطرق الابتكارية لاستدرار إيرادات إضافية على الصعيد الدولي.

٢٩ - وترد في المرجع الأول خمس دراسات إفرادية لتطبيقات ابتكارية في مجال التمويل العام للإدارة المستدامة للغابات. وهذه الدراسات الافرادية المقدمة في إطار حلقة العمل المعقودة في بريتوريا بتمويل من الدانمرك وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، تبين كيفية استخدام أموال القطاع العام وأدوات السوق لتحقيق تحولات في الممارسات ذات الصلة بإدارة الغابات وحفظها.

المربع الأول - دراسات حالات إفرادية: التمويل العام الابتكاري

- إن مبادرة التغير المستدام للأسواق الحرجية التي اضطلع بها البنك الدولي وشبكة حفظ التنوع البيولوجي التي تم انشاؤها بواسطة منحة مقدارها ٢٠ مليون دولار من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة تبينان أوجه استخدام الأموال العامة الدولية لاستقطاب غيرها من مصادر رأس المال من أجل توفير الحوافز اللازمة لتحقيق تحولات في الممارسات ذات الصلة بإدارة الغابات وحفظها.

- ويعتبر مشروع اضطلعت به في أمريكا الوسطى إحدى المنظمات غير الحكومية في كوستاريكا مثالا على استخدام أموال حكومية أجنبية مقدمة من الوكالة الفنلندية الدولية للتنمية لدعم الهياكل الأساسية للأسواق الرأسمالية المحلية من خلال إنشاء نظام مصرفي محلي يوفر للمزارعين الريفيين الفقراء الائتمان اللازم للاضطلاع بأنشطة حرجية.

- وهناك مشروع اضطلعت به الحكومة في النيجر تمثل في الأخذ بآليات سوقية معروفة جدا والعمل على صقل هذه الآليات، ومنها رسوم استعمال خشب الوقود، وهو مشروع يبين الطرق المختلفة التي تم فيها تغيير الحوافز الضريبية لتحقيق إدارة حرجية أكثر استدامة.

- وتبين الدراسة المتعلقة ببريتش كولومبيا، بكندا الطريقة التي يمكن أن تستثمر بها الإيرادات الناشئة عن الزيادات في العوائد من جديد في القطاع الحرجي بغية الحفز على الانتقال بالإدارة الحرجية إلى مستويات أعلى.

- وتبين الدراسة المتعلقة بمؤسسة السلسلة الجبلية البركانية الوسطى في كوستاريكا كيفية الإفادة من أوجه الاستخدام الابتكاري للأموال الدولية والعامة من أجل تزويد صغار ملاك الأراضي الحرجية بالحوافز اللازمة لتحسين الممارسات ذات الصلة بإدارة الغابات.

دال - التمويل الابتكاري من القطاع الخاص

٣٠ - تبلغ في الوقت الحاضر التدفقات الرأسمالية الخاصة إلى القطاع الحرجي للبلدان ذات الاقتصادات الناشئة مستويات عالية بعض الشيء. ففي الصين، من المعتزم استثمار مبلغ قدره ٣٠٠ مليون دولار من الرأس المال الأجنبي في فترة السنوات الأربع المقبلة، وفي الدول التي خلفت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق يتوقع الحصول على استثمارات مضمونة قدرها ٥ بلايين من الدولارات من شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار التابعة للولايات المتحدة خلال فترة السنوات الخمس المقبلة. وفي بابوا غينيا الجديدة، استثمرت شركات الأخشاب الماليزية ما يزيد على ٥٠٩ ملايين من الدولارات في القطاع الحرجي خلال السنوات الخمس الماضية وتستثمر بلايين الدولارات من الرأس المال الأجنبي في مصانع الورق والخشب الرقائقي والألواح الليفية المتوسطة الكثافة التي يتم بناؤها في مختلف أنحاء الجنوب الآسيوي لتلبية الطلب السريع المتزايد على الورق والمنتجات الخشبية. ومن الواضح أن ما يعيق تمويل الادارة المستدامة للغابات من القطاع الخاص ليس له صلة بعدم كفاية رأس المال، بل يتمثل التحدي الهام في إعادة توجيه موارد القطاع الخاص الموجودة وما يتصل بها من أدوات وخدمات الاستثمار السوقي الرأسمالي وحصرها باتجاه أنشطة تدعم الادارة المستدامة للغابات. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إطلاع الأسواق الرأسمالية على فرص الاستثمار في مجال الادارة المستدامة للغابات؛ وعن طريق عرض هذه الفرص وتنظيمها بطرق يسهل على المستثمرين من القطاع الخاص فهمها والتعرف عليها؛ وعن طريق الحد من المخاطر والأسعار المتزايدة التي هي من خصائص الصناعات الناشئة.

١ - تهيئة الظروف الكفيلة باستقطاب التدفقات الرأسمالية اللازمة للإدارة المستدامة للغابات

٣١ - تنطوي الهياكل الأساسية للأسواق الرأسمالية على عدة عناصر استراتيجية وهي الآليات والنظم التي تيسر التدفقات وتعزز فعالية رأس المال الاستثماري. ويتعين تطوير هذه العناصر الاستراتيجية تطويرا سليما بغية إيجاد الإطار وتهيئة الظروف اللازمة لاستقطاب و "حفز" القطاع الخاص على تمويل التنمية المستدامة للغابات. وهي تشمل:

(أ) إشراك الأسواق الرأسمالية ومدها بالمعلومات ذات الصلة؛

(ب) التخفيف من حدة المخاطر القطاعية ومخاطر الأسواق الناشئة؛

(ج) تمويل بعض من عمليات استيعاب التكاليف الناشئة عن الآثار البيئية الخارجية، مثل الآثار الناشئة عن وضع قوائم حصرية للغابات؛

(د) تمويل بعض التكاليف المتكبدة من جراء توجيه التدفقات الرأسمالية إلى مجالات استثمارية جديدة.

٣٢ - وبغية التخفيف من حدة مختلف المخاطر التي تنطوي عليها استثمارات القطاع الخاص، يمكن إنشاء صناديق متعددة الأنواع مثل الصناديق المخصصة للمراحل المبكرة والصناديق المخصصة لقطاعات محددة، كما أن هناك حاجة إلى صناديق إضافية تخصص لإعداد المشاريع وخطط الاستثمار ووضع قوائم حصرية للغابات من أجل تغطية جزء من التكاليف الناشئة عن توجيه التدفقات الرأسمالية نحو مجالات استثمارية جديدة.

٣٣ - وثمة اعتبارات أخرى تتصل باستقطاب الاستثمار اللازم للإدارة المستدامة للغابات، وهي تشمل الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي وفرص استغلال الأراضي وضمان حقوق الملكية. وبالتالي، ينبغي للبلدان النامية أن تعمل على تهيئة البيئة الكفيلة باستقطاب الاستثمار اللازم للإدارة المستدامة للغابات وهي تشمل:

(أ) وضع إطار تنظيمي فعال ومناسب؛

(ب) وضع سياسة حرجية محددة بوضوح؛

(ج) إقامة عمليات صنع القرار على أساس الشفافية والمشاركة والديمقراطية؛

(د) توافر القدرة في المجالات الرئيسية.

٣٤ - ومما يتسم بالأهمية أيضا، وفقا للمناقشة التي أجراها الفريق في دورته الثانية، أن تجد عمليات إصلاح السياسة العامة الرامية إلى استقطاب استثمارات القطاع الخاص ما يكملها في سياسات ولوائح يتم وضعها لتشجيع الادارة المستدامة للغابات. وبالتالي، ثمة حاجة إلى وضع مدونات للسلوك وإيجاد حوافز لتحسين الممارسات ذات الصلة بإدارة الغابات واتخاذ غير ذلك من التدابير الابتكارية لتشجيع القطاع الخاص على الاضطلاع بأنشطة تحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة.

٢ - التوقعات والفرص الأخرى

٣٥ - إن العديد من الدراسات الإفرادية التي جرت مناقشتها في حلقة العمل المعقودة في بريتوريا، بتمويل من الدانمرك وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، توفر أمثلة متعددة الأبعاد على التمويل الابتكاري الذي يوفده القطاع الخاص للإدارة المستدامة للغابات والذي يمكن تكراره في مجالات أخرى. وترد فيما يلي الدروس المستخلصة من هذه الدراسات الإفرادية (المربع الثاني) وما أثارته من مناقشة خلال حلقة العمل:

- ثمة فرص لتوجيه التدفقات الرأسمالية القائمة نحو التنمية المستدامة للغابات؛

- تمثل الشركات الكبيرة العاملة في القطاع الحرجي في السويد وفنلندا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وماليزيا واليابان ونيوزيلندا والبرازيل مصادر تمويل محتملة للتنمية المستدامة للغابات والصناعات التي تعتمد على الغابات؛

- وفرت بعض الوكالات المتعددة الأطراف التمويل لمشاريع تهدف إلى توفير التدريب البيئي للقطاع المالي في حالات مثل عمليات التقييم البيئي ومعايير الاستثمار وعمليات "العناية البيئية الواجبة" وما شابه ذلك، ويمكن توسيع نطاق هذه المشاريع تمهيدا للاستثمار في القطاع الحرجي؛

- إن أي شراكة تقوم بين جهة فاعلة تقليدية برعت في القطاع الحرجي ومشروع ناشئ في مجال التنمية المستدامة للغابات قد تمثل طريقة فعالة لنقل قدرات تجارية إلى إحدى صناعات الإدارة المستدامة للغابات ولزيادة فرص الاستمرار أمام المشاريع التجارية الناشئة.

المربع الثاني - دراسات إفرادية: التمويل الابتكاري من القطاع الخاص

- لعل شركة (Xylem Investments) من الولايات المتحدة هي أول شركة نجحت في اجتذاب مستثمرين من الولايات المتحدة للاستثمار في مزارع الغابات في البلدان النامية.

- ومؤسسة (O Boticario Foundation) مثال لأداة تمويلية من القطاع الخاص أنشئت لاستيعاب تكاليف الآثار البيئية الخارجية. وأنشئت هذه المؤسسة بتبرع من شركة (O Boticario)، وهي شركة للعناية الطبيعية بجمال البشرة تعتمد على الموارد الطبيعية للبرازيل في الحصول على المواد الأساسية لمنتجاتها، قدره ٥ في المائة من صافي أرباح الشركة، وتقدم المؤسسة منحا لحفظ التنوع البيولوجي.

- تتمثل المهمة القانونية للمصرف البولندي لحماية البيئة في توفير قروض بشروط تفضيلية لمشاريع حماية البيئة. ولئن كان هذا المصرف لا يركز على قطاع الغابات، فيمكن الأخذ بنموذجه وتوجيه هذا النموذج نحو تمويل الاستثمار في قطاع الغابات في العديد من البلدان النامية.

- وتعطي شركة (Pigro)، وهي شركة في المكسيك تصنع أرضيات رقائقية عالية الجودة، مثالا على كيفية الجمع بين الاستثمار الدولي والمحلي للقيام في آن واحد بتمويل العمليات المستدامة وإيجاد روابط سوقية حيوية في سلسلة القيم المحلية المستدامة للغابات.

هاء - التمويل الابتكاري من خلال التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص

٣٦ - يمكن أن تزود أدوات التمويل المشترك مؤسسات التمويل العام بفرصة طيبة لحفز رأس المال الخاص على دخول مضمار التنمية المستدامة للغابات ومضاعفة اشتراكه في هذه التنمية. ويعتمد القطاع الخاص في العديد من البلدان النامية على الأموال العامة لتخفيف مخاطر الاستثمار في القطاعات الناشئة، كالإدارة المستدامة للغابات والمرحلة المبكرة من تطوير الصناعات المعتمدة على الغابات. وكان التمويل العام في البلدان النامية موجها في الماضي نحو دعم برامج حفظ الغابات وبناء القدرة المؤسسية لوكالات الغابات الوطنية. وتنصب المناقشة في هذا الجزء الفرعي على استخدام الأموال العامة لجذب استثمارات القطاع الخاص نحو العمليات المستدامة للغابات.

١ - إمكانيات وفرص التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص

٣٧ - ترد في المربع الثالث عدة دراسات إفرادية للتمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص عرضت في حلقة عمل بريتوريا التي مولتها الدانمرك مع جنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل الدروس المستفادة من هذه الدراسات الافرادية ما يلي:

- توفر الشراكات التمويلية بين القطاعين العام والخاص وسيلة فعالة للقطاع العام ليدعم بها موارده المتضائلة؛

- يمكن أن تلعب الصناديق العامة دورا رئيسيا في توجيه انتباه القطاع الخاص إلى الفرص الاستثمارية الناشئة في مجال الإدارة المستدامة للغابات، بتمويل تكاليف إقامة الصناديق الاستثمارية البيئية التركيز وتكاليف إجراء دراسات الجدوى المتعلقة بها، كحالة "صندوق مشاريع التنوع الإحيائي لأمريكا اللاتينية"؛

- يمكن استخدام التمويل العام أيضا للحد من تكاليف "العناية الواجبة"، والتقييم التقني، وإعداد الصفقات، المقترنة بالاستثمار في قطاع الغابات، فتصبح الاستثمارات المقترنة بهذا القطاع أكثر جاذبية للشركاء من القطاع الخاص؛

- قد يكون التمويل العام حاسم الأهمية في نقل مبالغ كبيرة من استثمارات القطاع الخاص إلى الصناعات المستدامة، كحالة ضمان "شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار" لأموال "الصندوق البيئي العالمي المحدود"؛

- إن التمويل العام حاسم الأهمية بوجه خاص في توفير الأموال اللازمة في المرحلة المبكرة من الإدارة المستدامة للغابات والصناعة المعتمدة على الغابات، حيث أن تكلفة تقييم وإنشاء مشاريع استهلالية أصغر قد تكون باهظة في كثير من الأحيان؛

- يفتقر العديد من منظمات الإدارة البيئية والوكالات الحكومية إلى رأس المال اللازم لتحقيق أهدافها المتعلقة بحفظ البيئة، وتحتاج بالتالي إلى إيجاد طرق تحدد بالقطاع الخاص إلى الاستثمار في هذا المجال. وتوفر "سندات الخزينة للحراجة للأغراض العامة" المعفاة من الضرائب التي تصدرها الولايات المتحدة نموذجا لكيفية العمل في الولايات المتحدة على تحقيق هذا الهدف.

المربع الثالث - دراسات إفرادية: الابتكار من خلال التمويل المشترك بين القطاعين العام والخاص

- يوفر الصندوق البيئي العالمي المحدود/صندوق شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار التابعة للولايات المتحدة مثالا للطريقة التي استخدمت فيها الضمانات (الموفرة من قبل شركة الاستثمارات الخاصة فيما وراء البحار) لجمع رأس المال الاستثماري اللازم لإنشاء صندوق للمشاريع يستهدف الصناعات البيئية للبلدان النامية.

- إن اشتراك الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية (DANIDA) في غانا مثال رائد لقيام وكالة إعانة ثنائية بالمساعدة في تغطية تكاليف الآثار البيئية الخارجية المقترنة بتحول إحدى الشركات التجارية في غانا إلى الإدارة المستدامة للغابات. وهذه الحالة مثال جدير بالذكر للطريقة التي يمكن بها لوكالة عامة أن تعزز الروابط السوقية بين جهة عاملة في مجال الإدارة المستدامة للغابات وشريك تجاري أجنبي.

- تبين الإعفاءات الضريبية لإعادة تحريج الغابات في بنما كيف وضعت حكومة بنما برنامجا للحوافز الضريبية لتيسير استثمار القطاع الخاص المحلي والأجنبي في مشاريع تعيد تحريج الأراضي الزراعية المتدهورة.

- يبين استخدام "سندات الخزينة للحراجة للأغراض العامة" المعفاة من الضرائب كيف يمكن تكييف أداة ضريبية قائمة -- هي سندات الخزينة المعفاة من الضرائب -- لتطبيقها في قطاع الغابات في الولايات المتحدة، ولإمكانية تطبيقها في العديد من البلدان الأخرى. ويوفر صندوق مشاريع التنوع الإحيائي مثالا جيدا يبين كيف استخدمت الأموال العامة لاجتذاب الاستثمار الرأسمالي من القطاع الخاص ودفع تكلفة إتمام الصفقات.

- أنشئ صندوق المشاريع المستدامة مؤخرا كاستثمار سيكون رأسماله في بادئ الأمر ما بين ١٠ ملايين و ٢٠ مليون دولار. وستأتي أموال هذا الصندوق من "الاستثمار المتعدد الأطراف" من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يقابله استثمار بنسبة ثلاثة أضعاف من مصادر من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات غير التجارية والشركات وغيرها. وهو مثال على كيفية استخدام الأموال المتعددة الأطراف لاستقطاب الاستثمار المحلي والدولي.

٢ - إنشاء نظام للمعلومات يرمي إلى تعزيز استثمار القطاعين الخاص والعام في البلدان النامية

٣٨ - في أثناء انعقاد حلقة العمل في بريتوريا، اعتبر إنشاء قاعدة للبيانات المتعلقة بالحوافز وغيرها من الفرص الاستثمارية في البلدان النامية وسيلة مفيدة لتعجيل الاستثمار من القطاع الخاص. والواقع أن التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات، والبرامج الالكترونية السهلة الاستخدام، وانتشار استخدام شبكة الانترنت، تدعو إلى إيلاء الاعتبار لإنشاء نظام للمعلومات على شبكة الانترنت لتيسير استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية. ولعل القطاع الخاص أو أي وكالة دولية معنية يستهل ويستضيف نظام معلومات كهذا.

٣٩ - ويمكن استحداث نظام المعلومات هذا لتوفير المعلومات اللازمة لتيسير تسويق الفرص الاستثمارية المحتملة، كفرص امتيازات إدارة الغابات، ومشاريع الحفظ وغيرها وذلك للقطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية أو غيرها من الأطراف المهتمة بالأمر. ويمكن تحقيق ذلك بالتوسع في نشر المعلومات عن الفرص المتاحة والحوافز والأنظمة في مختلف أنحاء العالم. ويمكن أن يستغل ملاك الغابات أو الحكومات هذا النظام لتحديد طائفة أوسع من المرشحين المحتملين وتقييم الصفقات الإجمالية المعروضة والسجل العملي للمستثمرين المحتملين. ويمكن أن يشمل هذا النظام معلومات ذات صلة عن بنود يذكر منها ما يلي:

- الحكومات أو ملاك الغابات: الحوافز والأوضاع المواتية في البلد المعني؛ المناطق أو الأراضي الحرجية المحددة (حجمها وموجوداتها وغير ذلك من المعلومات ذات الصلة عن ثروتها)؛ أنواع الإدارة المفضلة (إنتاج الأخشاب، وإعادة التحريج، وحفظ التنوع الإحيائي، وما إلى ذلك)؛ المخططات المفضلة: المشاريع المشتركة، التنفيذ المشترك، مبادلة الديون بتدابير لحفظ الطبيعة، وما إلى ذلك؛ وشروط أخرى كالمشاركة المحلية ونقل التكنولوجيا، وما إلى ذلك؛

- القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية: نبذات عن الشركات أو المنظمات؛ مجالات الاهتمام (كإنتاج الأخشاب وصناعاتها، وإعادة التحريج، وحفظ التنوع الإحيائي، وما إلى ذلك)؛

- الصناديق: قائمة بالصناديق تبين اهتماماتها والفئات التي تستهدفها؛ والمبادئ التوجيهية بشأن كيفية تقديم الطلبات.

٤٠ - والجدير بالملاحظة أنه أصبح لدى العديد من شركات الغابات، والبلدان، ووكالات الغابات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المضطلعة بأنشطة متصلة بالغابات، والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والمنظمات الدولية، والوكالات الثنائية، مواقع الكترونية على شبكة الانترنت. ويقتضي إنشاء نظام المعلومات هذا، في بادئ الأمر، تصميم صفحة الاستقبال مع إقامة الوصلات المناسبة بالمواقع القائمة والتماس التعاون من المواقع المشتركة لإتاحة المعلومات المناسبة وتيسير الوصول إليها. ويقترح إجراء المزيد من التحليل المتعمق والدراسة لهذا الاقتراح.

ثانيا - التقدم المحرز في مجال نقل التكنولوجيا

٤١ - يعد تطوير تكنولوجيات محددة في مجال الحراجة عملية طويلة الأمد، في معظم الحالات. فمشاريع انتقاء أنواع ملائمة لمزارع الحراجة الصناعية، والقيام بدراسات عن النمو والمحاصيل لقياس أثر شتى نظم إدارة الغابات، وغيرها من المهام ليس سوى أمثلة قليلة عن الأنشطة التي تتطلب سنوات عديدة من الدراسة المكثفة قبل أن يتأتى التوصل إلى جني نتائج مفيدة. وبناء عليه، فإن نقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والخبرات من العناصر الحاسمة بالنسبة للبلدان النامية فيما يتعلق بتحقيق وثبات في مجال المعرفة والتكنولوجيا للتنمية المستدامة لغاباتها.

ألف - تكنولوجيات الحراجة

٤٢ - وثمة تراكم لم يسبق له مثيل في القدرات التكنولوجية في العالم في الوقت الراهن، بما فيها مجال الحراجة. غير أن الكثير من هذه القدرات لا يزال لا يلقى اعترافا ولا يستخدم بالقدر الكافي ولا يتم تقاسمه على النحو الملائم. ومن المسلم به أنه لا توجد ثمة تكنولوجية واحدة أو مجموعة من التكنولوجيات تناسب جميع البلدان. فكثيرا ما تكون التكنولوجيات خاصة بمناطق إيكولوجية مختلفة، وباحتياجات اجتماعية اقتصادية، وباعتبارات بيئية. كما تكون خاصة بعدد كبير من الأنشطة من قبيل تطوير موارد الغابات، وإعادة التحريج، وقطع الأشجار المستدام، والمعالجة ذات القيمة المضافة والإدارة المتكاملة للنفايات، وتطوير المنتجات والتسويق. وفي ضوء التحديات الراهنة والمقبلة التي تواجه الغابات، ونظرا للتزايد المطرد للطلبات المتعددة على هذا القطاع، فإن الابتكارات التكنولوجية بالغة الأهمية في إدارة الغابات والانتفاع منها.

١ - إدارة الغابات

٤٣ - أدى التحول والابتكار التكنولوجيان اللذان جريا خلال العقود الماضية في مجال إدارة الغابات وعلوم الحراجة وممارسات قطع الأشجار، إلى تحسين صوغ الممارسات المتعلقة بإدارة الغابات، ورفع مستوى المحاصيل وتحسينها وتخفيض كلفة الإنتاج والحد من الأضرار التي تلحق بالنظم الإيكولوجية. فالإدارة الحديثة للغابات تطبق تقنيات علوم الحراجة لزيادة المحاصيل وتحسين نوعية الأخشاب من الأصناف التجارية عن طريق إعادة التوليد الموجهة؛ وإعادة التشجير بشتلات محسنة المردودية ومقاومة للأمراض تم تطويرها من خلال طرق الإنسال الحديثة بما فيها التكنولوجيا الحيوية. كما يتطور استخدام تكنولوجيا قطع الأشجار من استخدام الدواب والآلات العادية إلى استخدام الجرارات والطائرات العمودية والمناطيد التي بإمكانها أن تزيد الانتاج وتحد من الضرر الإيكولوجي للموقع، بتحسين خطة قطع الأشجار.

٤٤ - ويعود أصل الكثير من هذه الابتكارات والطرق المحسنة إلى البلدان المتقدمة النمو. كما أن بعض البلدان النامية التي لها باع طويل في تطبيق المبادئ التوجيهية لإدارة الغابات ولها صناعات عالية المستوى

مرتكزة على الغابات، اعتمدت فعلا بعض هذه التقنيات. وقد استخدمت بقدر من النجاح في البلدان النامية تقنيات قطع الأشجار المتمثلة في "قطع الأشجار ذي الأثر المحدود" و"قطع الأشجار باستخدام المناطيد" و"قطع الأشجار باستخدام الطائرات العمودية"، مما يعكس فرصا ممكنة لنقل التكنولوجيا من الشمال إلى الجنوب وكذا فرصا للتعاون بين الجنوب والجنوب. ويتوقف هذا التعاون الأخير على التكنولوجيات المكيفة أو التكنولوجيات المطورة محليا ومن شأنه أن يقلص الفترة التي تستغرقها عملية تقبل التكنولوجيا المنقولة، نظرا للتشابه في الظروف والثقافات بين البلدان "الناقلة" والبلدان المتلقية.

٢ - استخدام منتجات الغابات

٤٥ - خلال العقود العديدة الأخيرة، شهدت تكنولوجيات استخدام منتجات الغابات تحسنا كبيرا من حيث ارتفاع مستوى التحصيل وتحسن نوعية المواد المستخدمة سواء من حيث دوامها لفترة أطول أو توفيرها للحماية، فضلا عن التحسن الكبير في تطوير منتجات جديدة من قبيل الألواح الليفية المتوسطة الكثافة، وتزايد استخدام المنتجات الحرجية غير الخشبية، وما إلى ذلك. وأسفر تطوير منتجات الألواح بما تتميز به من مزايا من حيث التكلفة والخصائص التقنية، عن الانتقال من الرقائق الخشبية إلى ألواح الجزيئات الخشبية المضغوطة والألواح الليفية المتوسطة الكثافة، مما يعكس تطورا من استخدام الخشب الصلب أساسا إلى استخدام الألياف. ومن الواضح أن هذه التطورات التكنولوجية ستغير الاتجاه المستقبلي لموارد ومنتجات الغابات إذ ستؤثر كثيرا على علم الحراجة التقليدي وغيره من الممارسات الحرجية.

٤٦ - والكثير من التكنولوجيات المتعلقة بتصنيع المنتجات تقترن بصفقة استثمار يدرج فيها تدريب موظفين رئيسيين في عقد شراء المعدات. ورغم أن العديد من الشركات الصناعية الكبرى تكتسب هذه التكنولوجيا عن طريق الشراء المباشر؛ فإن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تحتاج إلى مساعدة وإلى شروط تفضيلية لاكتساب هذه التكنولوجيات. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم التدريب على الدوام لتحسين فعالية تكاليف تصنيع المنتجات، ولا سيما فيما يتعلق بتكييف هذه التكنولوجيات مع الظروف والتقنيات المحلية التي يستخدم فيها الخشب كالتجفيف والصقل وما إلى ذلك من التقنيات الخاصة بأنواع معينة من الخشب. ولا يتم الحصول على هذا النوع من المعلومات في الغالب إلا عن طريق البحث والتطوير على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويبشر تبادل المعلومات والدروس المستفادة من التعاون بين الجنوب والجنوب بمستقبل واعد ويلزم بالتالي تشجيع هذه الممارسات.

باء - تقييم الاحتياجات في مجال التكنولوجيا

٤٧ - ارتأى الفريق، في جلسته الثانية، ضرورة إيلاء الأولوية في مجال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات للمجالات التالية: نشر المعلومات لتحسين تخطيط استخدام الأراضي وتحسين إنتاجية الغابات؛ والتكنولوجيات والأساليب التي يمكنها أن تحد من الأضرار البيئية التي تعزى إلى الممارسات الحرجية الحالية؛ وبحوث الأنواع الإحيائية لتحسين الأشجار من أجل التجديد وإعادة التحريج وتنمية المشاتل؛

والتكنولوجيا والأساليب اللازمة للمحافظة على القيم الحرجية، بما فيها التنوع الإحيائي وإدخال المعرفة المحلية في استخدام النباتات؛ ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة؛ والتكنولوجيات السليمة بيئيا لقطع الأشجار؛ ووضع وتنفيذ استراتيجيات حرجية وطنية (الفقرة ٥٨ من الوثيقة E/CN.17/1996/24).

٤٨ - وكما سبقت الإشارة إليه في الفقرة ٤٢ أعلاه، فإن أغلبية التكنولوجيات المتعلقة بإدارة الغابات معروفة جيدا. غير أن ثمة حاجة إلى تحديد القدرات والاحتياجات التكنولوجية للبلدان استنادا إلى مستوياتها المختلفة في التنمية الحرجية عن طريق تقييم الاحتياجات في مجال التكنولوجيا. وينبغي أن يكون هذا التقييم الضروري للتنمية الحرجية المستدامة جزءا لا يتجزأ من البرامج الحرجية الوطنية وأن يستخدم كأساس للتعاون في مجال التكنولوجيا للتعجيل بتنفيذ البرامج الحرجية الوطنية.

جيم - التعاون في مجال نقل التكنولوجيا

١ - التعاون التقني بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

٤٩ - يتم نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية بطرق شتى ويشترك فيه منظمو المشاريع الخاصة ووكالات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، والفريق الاستشاري المعني بالبحث الزراعي الدولي ومؤسسات البحث الإقليمية والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية. وكثيرا ما يكون الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية مصحوبا بصفقة تكنولوجية، تتضمن تدريب الخبراء والعمال، وإبرام عقود للإدارة والتسويق، وتوفير المعدات الأجنبية والتكنولوجيا المسجلة. ويمكن الوقوف على أمثلة لجميع هذه الأشكال من التعاون في الصناعات المرتكزة على الغابات في عدة بلدان نامية.

٥٠ - وتعد المشاريع الحرجية الثنائية والمتعددة الأطراف من أكثر الوسائل شيوعا في نقل المعرفة والتكنولوجيا في مجال الحراجة. فثمة العديد من مؤسسات البحث الحرجي الوطنية والإقليمية التي تلقت مساعدة دولية لمدة طويلة. وقد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية وغيرهما من المؤسسات المعنية بالغابات منشورات تقنية ووفرت معلومات تقنية مستكملة تغطي تقريبا جميع الجوانب المتعلقة بالغابات. ومن الأمثلة الكثيرة على نقل التكنولوجيا والتعاون في إطار متعدد الأطراف "مبادرة الناس والنباتات" لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (التي يشترك فيها الصندوق العالمي للطبيعة والحدائق الملكية، كيو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، وقاعدة بيانات برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتكنولوجيات السليمة بيئيا ومبادرات بحوث الانبعاثات المنعدمة لجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأعشاب الطبية لمنظمة الصحة العالمية، وبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المتعلق بالمعالجة الصناعية والتسويق.

٢ - التعاون التقني بين البلدان النامية

٥١ - يمكن أن يحدث تقاسم الخبرات بين البلدان النامية عن طريق التبادل المباشر أو عن طريق شبكات رسمية وغير رسمية. وإن شبكة الطاقة الشجرية لأمريكا اللاتينية، وشبكات العمل الأفريقية للأحراج، والشبكة الآسيوية للنباتات الطبية والعطرية، هي بعض أكثر الشبكات نشاطا. ويدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى برامج للتعاون التقني بين البلدان النامية يمكن تطبيقها بطريقة أنجع على نقل التكنولوجيا للأغراض الحرجية. غير أن التعاون التقني بين البلدان التي تمر في مرحلة انتقالية يحتاج الى مزيد من الدعم والتطوير.

٥٢ - وهنالك ميزات كثيرة وإمكانات كبيرة لتعاون بلدان الجنوب في نقل التكنولوجيا. ويوجد بين كثير من البلدان النامية ميزات مشتركة بالنسبة للتطورات والعقلية المؤسساتية الحرجية وأن أنشطة البحث والتطوير في الانتفاع من الأخشاب المطاطية والتقنيات الأخرى التي تم تطويرها في جنوب - شرق آسيا هي ملائمة لبلدان كثيرة في تلك المنطقة، مثل اندونيسيا، وماليزيا وتايلند. ويمكن أيضا تقاسم الخبرات في تطوير التكنولوجيات للمزارع الكبيرة وإدارة الغابات الطبيعية عن طريق نقل التكنولوجيا.

دال - زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في
نقل التكنولوجيا

٥٣ - لقد حسّن التطوير السريع في تكنولوجيا الحاسوب تكنولوجيات معدات وبرامج الحاسوب التي تستخدمها الصناعات التي تعتمد على الغابات لتحسين إنتاجية ونوعية المنتجات. ويمكن شراء هذه التكنولوجيات الجديدة كلها تقريبا في الأسواق المفتوحة.

٥٤ - وسيستفيد نقل التكنولوجيات أيضا من التطورات السريعة في برامج الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات. وإن تطوير حواسيب أقوى واستخدام الانترنيت جعل تخزين وتبادل المعلومات بصورة أكبر مستطاعا وأكثر فعالية. ويقوم الآن كثير من المؤسسات الحرجية، من البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء بنشر معلومات عن أنشطتها عن طريق الانترنيت. وتدل دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه لم يتبق من الـ ٨٤ نظاما من أنظمة المعلومات بشأن التكنولوجيا السليمة بيئيا سوى عدد ضئيل من أنظمة المعلومات التي تحتوي على عناصر أساسية ذات صلة بتكنولوجيات الأحراج مثل نظام المعلومات المتعلقة بالبحوث الزراعية الجارية، ونظام المعلومات الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية، والمركز الدولي للزراعة والعلوم الاحيائية، غير أن عددا من المؤسسات ذات الصلة بالأحراج تقدم حاليا قواعد بياناتها، ويقدم البعض بسخاء حرية الوصول مجانا الى معلوماتها المجمعة بينما تفرض مؤسسات أخرى رسوم استعمال.

٥٥ - غير أن أنظمة المعلومات القائمة تواجه عراقيل متعددة. ومن هذه العراقيل الصعوبات في الوصول الى الأنظمة؛ والحواجز اللغوية؛ واشتراط ضمان الحصول على مجموعة كاملة من المعلومات بدلا من معلومات تقنية فقط، وتكلفة الوصول الى قواعد البيانات، وعدم كفاية المرافق الحاسوبية.

٥٦ - ونظرا لعدم توفر نظام معلومات محدد مكرس لتكنولوجيات الأخراج فإنه من المفيد تطوير نظام من هذا النوع، يصف التكنولوجيات المتاحة في مجال الأحراج. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا النظام في تقديم معلومات عن التكنولوجيات المتاحة في الأحراج وتطبيقه في مستويات تشغيلية مختلفة، والطرق لتبادل النتائج والدروس المستفادة من تطبيق تقنيات محددة. ويمكن لقاعدة البيانات أن تشمل معلومات مثل لمحات عن التكنولوجيات، ومستوى تطورها، والمبادئ التوجيهية لاستخدام هذه التكنولوجيات ومواصفاتها.

هاء - البحث والتطوير لدعم الحراجة المستدامة

٥٧ - لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية البحث والتطوير في مجال محدد باعتبارهما عنصرين أساسيين في الإدارة المستدامة للغابات. وتنبغي الإشارة الى أهمية البحث والتطوير العمليين والمتصلين بالسياسة العامة في مجالات:

- توضيح وتوسيع مجموعة الخيارات المتاحة؛
- تحديد وتوضيح ما يترتب على مسارات العمل البديلة؛
- التقليل من النزاعات التي تنشأ عن سوء فهم أو فقدان الدليل؛
- المساعدة في تقديم أساس للتقدم الذي ننشده جميعا.

٥٨ - إن الابتكارات التي تمت في المجالات الحرجية خلال العقود الماضية محدودة جدا إذا ما قورنت بالتقدم السريع في الميادين الأخرى مثل الزراعة والبيئة والطاقة وعلم الحاسوب والطب. وقد توصل الحوار الذي رعته الحكومة الاندونيسية ومركز البحوث الحرجية الدولية بشأن الأبحاث المتعلقة بالغابات، والمعقود في عام ١٩٩٥ الى نتيجة مفادها أن الحالة الراهنة للعلوم المتعلقة بالغابات لا تكفي لتوفير معلومات معتمدة وشاملة ولازمة في عملية صنع القرار بشأن الأحراج في الوقت المناسب. ولذلك هناك حاجة ماسة لأن تقدم أبحاث الأحراج معرفة عملية وذات صلة بالسياسة للمساعدة في عملية صنع قرار يساند ويعزز فوائد الغابات للأجيال الحالية والمقبلة. وتشمل أولويات الأبحاث المتعلقة بالأحراج وضع معايير ومؤشرات للإدارة المستدامة للغابات، وتقييما وتثمينا للغابات، ومشاركة المجتمع المحلي وحفظ الغابات وتقنيات تجهيز فعالة

من حيث التكلفة. وفي جملة العناصر الإضافية التي تعتبر أساسية لتقديم نهج أكثر شمولا في البحث الداعم للإدارة المستدامة للغابات، ما يلي:

- إجراء دراسات متكاملة محددة الموقع، اجتماعية اقتصادية وطبيعية أحيائية لفهم العلاقة بين التنمية البشرية والغابات؛
- إجراء تقييم دوري للغابات؛
- دراسة اتجاهات العرض والطلب لمنتجات الغابات؛
- وضع سياسة خاصة متعلقة بالغابات على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية؛
- اعتماد تكنولوجيات سليمة بيئيا للصناعات المعتمدة على الغابات؛
- النظر في آثار الإجهادات الخارجية المنتشرة مثل تغير المناخ واستنفاد طبقة الأوزون وأثر تلوث الهواء على صحة وإنتاجية الغابات وتنوعها الأحيائي في الأجل الطويل.

٥٩ - وتتمتع المؤسسات الأعضاء في الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بولايات للقيام ببعض الأنشطة المتصلة بالغابات. ويعتبر مركز البحوث الحرجية الدولية والمركز الدولي لبحوث الحراجة الزراعية المؤسستين البحثيتين الدوليتين الوحيدتين المعنيتين مباشرة بالحراجة. ويوجد لديهما برامج لوضع السياسات؛ وإدارة وحفظ الغابات الطبيعية؛ وإعادة تحريج الأراضي المتدهورة، والمنتجات والأسواق، والتوصيف البيئي والاقتصادي لأنظمة استخدام الأراضي، وترخيص التقنيات والقضايا المتعلقة بإقرارها، تحسين شجري متعدد الأهداف. وهناك أيضا عدد قليل من المراكز والمؤسسات الإقليمية التي تعمل في الأبحاث ونقل التكنولوجيا بشأن جوانب معينة من الغابات ضمن مناطقها الخاصة مثل المركز الدولي للتنمية المتكاملة للجبال، ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في الزراعة والمركز الزراعي الاقتصادي المداري للبحوث والتثقيف ومعهد إدارة الغابات التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا. غير أن هذه المؤسسات تعتبر ضئيلة نسبيا من حيث حجم الأبحاث اللازمة لمعالجة قضايا دقيقة ومعقدة، ولا سيما في البلدان النامية. وبالنظر للفوائد الكبيرة والمتعددة التي تقدمها الغابات والحراج والأشجار فإن الموارد المخصصة للأبحاث الحرجية، مقارنة بالزراعة، على سبيل المثال، تعاني من نقص خطير في التمويل، وينبغي تعزيزها كثيرا.

٦٠ - وبينما يعاني كثير من مؤسسات البحوث في البلدان النامية من نقص الأموال وتحتاج الى تقوية كبيرة للقيام بأبحاث أكثر فعالية لدعم الإدارة المستدامة للغابات، فإن قدرا كبيرا من الأبحاث عن قضايا تتعلق بالبلدان النامية تقوم بها مؤسسات في البلدان المتقدمة النمو مثل مركز كندا الدولي لأبحاث التنمية

و "المركز المعني بالعلاقات بين الشرق والغرب"، معهد الموارد الطبيعية في كيو التابع لإدارة تنمية ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، البرنامج المعني بالأحراج الذي يضطلع به المركز الفرنسي للتعاون الدولي للأبحاث الزراعية من أجل التنمية، وحدائق نيويورك للنباتات، والمركز الاسترالي للأبحاث الزراعية الدولية، والمعهد الفرنسي للبحوث العلمية والتنمية التعاونية ومنظمة الأبحاث العلمية الصناعية للكمنولث، استراليا (شعبة الأحراج ومختبر منتجات الغابات التابع لدائرة الغابات في وزراة الزراعة في الولايات المتحدة، ومؤسسة "تروبنبوس الهولندية". غير أن القدرة البحثية الكبيرة لهذه المنظمات ليست بديلا لتعزيز القدرة في البلدان النامية. وإن الزيادة الكبيرة للاستثمار في أبحاث الأحراج في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء هي على جانب كبير من الأهمية لزيادة تعزيز قدرتها الجماعية لإجراء أبحاث مكثفة أكثر في حفظ أنواع الغابات الخاصة بها والانتفاع منها. وتتطلب الحراجة المستدامة استثمارا طويل الأجل، و "يتعين أن تستند الى معرفة علمية سليمة لزيادة المنافع الى أقصى حد وتخفيض المخاطر. وبغية رفع الفوائد الى أقصى حد ممكن وزيادة فعالية التكلفة، هناك حاجة لعقد محفل دولي لوضع قائمة بالأولويات البحثية وإقامة آلية للتنسيق.

ثالثا - التنسيق الفعال

ألف - الخلفية

٦١ - إن مشكلة تمويل إدارة الغابات وحفظها بشكل مستدام لها وجهان أساسيان: توفر الأموال وفعالية استخدامها. والتنسيق هو أحد طرق تحسين الفعالية. وقد نفذت مشاريع فردية ربما كانت حسنة التخطيط ولكن عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في الميادين ذات الصلة غالبا ما أدى إلى إضعاف أثرها. وأصبح من المعترف به على نطاق واسع الآن أن التنسيق بين القطاعات أمر ذو أهمية حاسمة بصفة خاصة في مجال الغابات لأنه يشمل مساحات كبيرة من الأراضي وكثيرا ما يتنافس مع الزراعة وقطاعات أخرى على نفس رقعة الأرض. وهناك مشكلة أخرى وهي الحصة النسبية من استثمارات القطاعين العام والخاص؛ فبالرغم من أوجه الاختلاف في الدور الذي يقومان به والمعايير التي تتخذ على أساسها القرارات، فمن الضروري وجود تنسيق ملائم بينهما حتى تحقق جهودهما أكبر قدر من الفائدة.

٦٢ - إن عدم وجود تنسيق كاف بين الوكالات المانحة في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية يسهم أحيانا في التداخل بين الأنشطة وتضارب النهج في مجال حفظ الغابات وتنميتها. وقد بذلت جهود كثيرة من أجل تحسين التنسيق بين الجهات المانحة على المستويين القطري والدولي على حد سواء، ولكن لا يزال يوجد مجال واسع للتحسين، ولا سيما فيما يتعلق بالتمويل. وقد سبق الاعتراف بضرورة وجود نهج شامل في عام ١٩٨٥ لدى بدء برنامج عمل حفظ الغابات المدارية الذي يرمي إلى التصدي لمشكلة إزالة الغابات العالمية النطاق عن طريق (أ) إصلاح السياسات العامة، (ب) والصلات والتنسيق بين القطاعات، (ج) وتنسيق التمويل الخارجي والتنسيق فيما بين الجهات المانحة. ولئن كان هذا يعتبر بداية حسنة، فإن

الخبراء أشاروا في اجتماع بريتوريا إلى أنه ما زال هناك عمل كثير مطلوب في مجال التنسيق بين الجهات المانحة.

٦٣ - ويتبين بوضوح من الخصائص القطاعية والخبرة السابقة أنه ينبغي زيادة التركيز على تمويل البرامج بدل التركيز على التمويل على أساس المشاريع. وآفاق التنمية في مجال الحراجة لا ترتكز بشكل رئيسي على التكنولوجيا بل على رأس المال المؤسسي والبشري. فمن الضروري منح الأولوية لعملية السياسات ولبناء القدرات، وهما مجالان ينبغي أخذهما في الاعتبار في تمويل البرامج على حد سواء.

٦٤ - وكان برنامج عمل حفظ الغابات المدارية محط مناقشات حادة، ولا سيما فيما يتعلق بالشفافية والمشاركة. وقد أجري استعراض رئيسي للأهداف والمبادئ الأساسية وإجراءات التشغيل في عام ١٩٩١ (انظر تقرير الأمين العام بشأن العنصر البرنامجي أولا - ١ (E/CN.17/IPF/1996/8) الذي أعد من أجل الدورة الثانية للفريق) من خلال عمليات تقييم واستعراض مستقلة. ونجم عن هذه الممارسة توصية بتعزيز عملية قطرية المنطلق وبإعداد وتنفيذ برامج الغابات الوطنية ضمن إطار يقوم على المشاركة وتعدد التخصصات والشفافية. ويحظى هذا المفهوم الآن بقبول واسع النطاق، ويضطلع نحو ١٠٠ بلد ببرنامج وطني للغابات في درجات مختلفة من التطور.

باء - البرامج الوطنية للغابات بوصفها أدوات أساسية للتنسيق

٦٥ - على الصعيد الدولي، هناك توافق عام في الآراء بشأن دور البرامج الوطنية للغابات بوصفها الإطار الأساسي للتنمية المستدامة. وتعترف المبادئ الأساسية للبرامج الوطنية للغابات بالعناصر الرئيسية التالية (انظر الوثيقة E/CN.17/IPF/1996/8): السيادة الوطنية؛ والاندماج في استراتيجية قطرية للتنمية المستدامة؛ والشراكة؛ والمشاركة؛ والنهج الشامل والمشترك بين القطاعات؛ والعملية المتكررة الطويلة الأجل؛ وبناء القدرات؛ والإصلاحات المتصلة بالسياسة العامة والإصلاحات المؤسسية؛ والاتساق مع الإطار الوطني للسياسة العامة والمبادرات العالمية؛ وإرهاف الوعي؛ والمواءمة مع الالتزامات الوطنية والدولية. فالبرنامج الوطني للغابات يربط بين التخطيط الاستراتيجي والتشغيلي، ويراعى في تصميمه على وجه التحديد زيادة فعالية وكفاءة التنمية المستدامة للغابات على المستوى القطري، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الالتزامات من مصادر محتملة للتمويل محلية وخارجية. فمن وجهة النظر الخاصة بالبرنامج الوطني للغابات، لا يوفر التمويل الخارجي الإطار القطاعي فحسب، بل يوفر كذلك الأساس الذي يقوم عليه التنسيق التشغيلي ومواءمة النهج بهدف تنمية الغابات وحفظها، وتلافي التداخل، وزيادة تدفق الأموال واستقراره. وتعتبر عملية البرنامج الوطني للغابات نشاطا مستمرا يتكيف تكيفا تاما مع التغيرات في البيئة السياسية ويوفر الأساس اللازم لبرمجة الاستثمارات. وللحصول على مزيد من التفاصيل المتصلة بالبرنامج الوطني للغابات، يرجى الرجوع إلى التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الفريق الحكومي الدولي في دورته الثالثة بشأن العنصر البرنامجي أولا - ١ (E/CN.17/IPF/1996/14).

١ - اللامركزية في تنمية الغابات والتمويل

٦٦ - من الأفضل أن يكون تخطيط أنشطة الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذها، ما أمكن ذلك، لامركزيين، وأن يجري الاضطلاع بهما على مستوى المحافظات (أو على المستوى المحلي المناسب)، مع توفير ما يلزم من حوافز للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات المجتمعية. وتعد مشاركة الجهات المانحة والمؤسسات المالية ضرورية في تمويل صناديق تنمية الغابات، التي يتجمع فيها التمويل الآتي من مصادر وطنية ودولية وتحافظ، في نفس الوقت، على تنفيذ لامركزي. أما الآثار الرئيسية المترتبة على هذا النهج بالنسبة للجهات المانحة ووكالات التمويل فهي: (أ) استخدام الوحدات الإدارية المحلية أساسا لتصميم البرامج المدعومة من الجهات المانحة، (ب) وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية البشرية والمادية على السواء في التنفيذ، (ج) واستخدام هياكل لإدارة البرامج تقوم على المشاركة، تدعمها آليات شفافة لرصد الأموال على الصعيد المحلي.

٦٧ - وتنبع الأهمية الخاصة للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية مما تتمتعان به من ميزة نسبية بوصفهما وكالات لتنمية الغابات وحفظها، قادرة على الوصول إلى المجتمعات الريفية والعمل معها من خلال نهج تقوم على المشاركة، ومن معرفتهما بالظروف المحلية وأولويات الناس، وقدرتهما على تعبئة العمل التطوعي والموارد الطوعية، وقدرتهما على توفير الخدمات بتكلفة منخفضة، وما تتمتع به تلك المنظمات من استقلال ومرونة، بالإضافة إلى ما توحي به من ثقة ومسؤولية فيما يتعلق بتمثيل المصالح المحلية وإحداث التغييرات.

٢ - ترتيبات التنسيق المؤسسي على الصعيدين الوطني ودون الوطني

٦٨ - إن التنسيق المؤسسي فيما بين المسؤولين عن شؤون البيئة والغابات والزراعة وإدارة الأراضي والصناعة، قد لا يكون شديد الفعالية في معظم البلدان بسبب تداخل الولايات، وتضارب الأهداف، وانعدام آليات التنسيق المناسبة. ويعد تمثيل جميع الهيئات المعنية بصنع القرار ومشاركتها أمرين أساسيين؛ وتضم هذه الهيئات وزارة المالية، والمصارف الوطنية والتجارية، والوكالات والصناديق المعنية بالبيئة والغابات، وجمعيات التسليف الشعبية، والصناعات الحرجية، ومالكي الغابات، والسلطات القطاعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، بالإضافة إلى منظمات التمويل الخارجي.

٦٩ - وعلى مستوى السياسة العامة، من الضروري زيادة التنسيق في مجالي عملية السياسات وتعزيز المؤسسات، وكذلك في مجال الحوار بين الجهات المانحة والحكومات لخلق ظروف مؤاتية لتدفق الأموال. وعلى المستوى التشغيلي، يلزم تركيز التنسيق بشكل أساسي على تحسين الكفاءة والفعالية من خلال تبادل المعلومات، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وضمان استخدام الأموال في البرامج الوطنية للغابات في مجالات الأولوية المعترف بها في هذه البرامج.

جيم - التنسيق بين الجهات المانحة في تنفيذ البرامج الوطنية للغابات

٧٠ - إن تعيين منظمة منفذة كبيرة في بعض البلدان بوصفها وكالة خارجية للدعم الأساسي كان مفيدا جدا في تنفيذ عملية البرامج الوطنية للغابات. فمن فوائد وكالة الدعم الأساسي أنها تبقي على الزخم وتحافظ على النوعية التقنية لعملية الاستعراض والتخطيط، وتساعد في تنسيق المساعدة الخارجية، وتوفر المدخلات في مجال بناء القدرات. وأمام كل بلد أربعة خيارات على الأقل فيما يتعلق بمهام الدعم الأساسي والتنسيق، وهي مصارف التنمية المتعددة الأطراف، والوكالات الثنائية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة.

٧١ - يطور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن مفهوم اتفاقات المشاركة في مجال الغابات التي يتم فيها وضع اتفاق ملزم قانونا يحدد الالتزامات الوطنية ودعم الجهات المانحة. ويقوم هذا المفهوم على أساس أن الجهات المانحة والبلدان المتلقية لها نفس المصلحة في منع خسارة الغابات أو زيادة الغطاء الشجري فضلا عن حفظ التنوع الأحيائي. ويقتضي عقد هذه الاتفاقات إجراء مفاوضات دقيقة لضمان أن تنص على التزامات طويلة الأجل وأن تكون البرامج الناجمة عنها مدارة محليا، وتعكس الاحتياجات والمتطلبات الوطنية، ولا سيما احتياجات ومتطلبات المجتمعات المحلية وسكان الغابات، وأن لا يكون منطلقها متطلبات الجهات المانحة.

٧٢ - وهناك مجال واسع لتحسين التعاون داخل البلد الواحد فيما بين الأطراف الأساسية الأربعة المذكورة في الفقرة ٧٠ أعلاه. ويرد مزيد من التفاصيل فيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية الدولية في التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى الفريق الحكومي الدولي في دورته الثانية بشأن العنصر البرنامجي خامسا - ١ (E/CN.17/IPF/1996/12)، وفي نتائج المبادرة السويسرية - البيروفية، وفي حلقة عمل بريتوريا المشتركة بين الدانمرك وجنوب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٧٣ - كما ينبغي تحديد مؤشرات مناسبة لرصد وتقييم فعالية التعاون الدولي في تقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا لدعم تنفيذ البرامج الوطنية للغابات. ويمكن وضع هذه المؤشرات بحيث تتيح أيضا قياس مدى الالتزام السياسي للحكومات، ومدى التزام الجماعات المحلية، وأداء الوكالات الخارجية، وما يحققه النهج القائم على البرامج (بدل النهج القائم على المشاريع) وبناء القدرات من نجاح. ويمكن لهذه المؤشرات المحتملة أن تشمل أيضا تنقيح السياسات في مجال الغابات واعتماد الحكومات لها، وإعداد البرامج الوطنية للغابات وتنفيذها، وأبعاد عملية التشاور وطبيعتها، ومدى ما تحققه إجراءات الإبلاغ المنتظمة من تغطية وما تتمتع به من دقة، ومدى إدخال وإدماج البرامج الوطنية للغابات في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة وفي الميزانيات الحكومية، ومدى إدخال وإدماج برامج الجهات المانحة في برامج الاستثمار القطاعي، والمدفوعات القطاعية من شتى مصادر التمويل وحصة الغابات من المبلغ الكلي، وعدد كيانات المشاريع، وعدد المغتربين الذين يعملون في مجال الغابات لفترات طويلة.

دال - التنسيق الفعال على الصعيد الدولي

٧٤ - وعلى الصعيد الدولي، هناك حاجة إلى ثلاثة أنشطة على الأقل لتحسين التنسيق، وهي: (أ) مواءمة التنسيق والتعاون بين إطاري السياسة العامة والتخطيط على المستوى القطري لتفادي الخلل والتداخل، (ب) والتقييم التحليلي لما يظهر من نهج جديدة لتسهيل اعتماد الحلول المجدية على وجه السرعة، (ج) وسهولة الوصول إلى المعلومات على المستويات الدولية والإقليمية والقطرية وعلى مستوى المشاريع.

٧٥ - إن المواءمة والتنسيق والتعاون بين إطاري السياسة العامة والتخطيط تحتاج إلى مشاركة تامة من جميع الأطراف المعنية، الوطنية منها والدولية. وقام فريق المانحين المؤلف من مستشارين في شؤون الغابات بدور هام في هذا الميدان، ومن المتوقع أن يؤدي عمله في المستقبل إلى التشديد على أهمية التنسيق في الجهود المبذولة على المستوى القطري من خلال إقامة الشبكات، ولكنه سيستمر أيضا في المساهمة في تنمية السياسات وغيرها من المسائل المتصلة بالتنسيق.

٧٦ - وستتزايد في المستقبل أهمية تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان. ولقد اضطلعت وحدة التنسيق السابقة لبرنامج عمل حفظ الغابات المدارية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة (تسمى الآن وحدة دعم برنامج العمل الوطني للغابات) بدور أساسي في جمع المعلومات الأساسية عن الممارسات القطرية. أما مدى موثوقية المعلومات فيتوقف على مدى التزام البلدان بتوفير البيانات وعلى قدرة منظمة الأغذية والزراعة على الحصول على المعلومات المباشرة عن طريق مصادر أخرى. وقد حققت التقارير وقاعدة البيانات أغراض الجهات المانحة والوكالات الدولية أساسا، ولا بد من إجراء تقييم لمدى فائدة هذه المعلومات.

نظام معلومات لتحسين التنسيق

٧٧ - بالرغم من وجود نظم لقواعد البيانات الإعلامية، وضعت لإدارة تنفيذ البرامج الوطنية للغابات في الوكالات المعنية بشؤون الغابات، ينبغي استعراض وتحسين هذه النظم لتعزيز التنسيق وزيادة الفعالية في مجالي المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا. وسيكون باستطاعة نظم المعلومات المحسنة توفير المعلومات للجهات المانحة بشأن الأولويات، حسبما تحددها البرامج الوطنية للغابات، وبشأن المشاريع والبرامج الجارية والمكتملة. وستتاح للبلدان، عن طريق الإنترنت، معلومات عن الفرص المتاحة لتمويل مشاريعها وبرامجها. وفضلا عن ذلك، فإن المعلومات بشأن البرامج الجارية والسابقة ستتيح الفرصة لتبادل المعلومات وستؤدي إلى تلافي الازدواجية. ويمكن أن يتضمن النظام المعلومات الأساسية التالية على الأقل فيما يتعلق بأربعة جوانب رئيسية، وهي:

- الحكومة أو الوكالة المتلقية: ملامح المساعدة المالية والتقنية، والمشاريع الجارية والمكتملة، والمجالات الجديدة التي تحتاج إلى المساعدة؛

- الجهات المانحة والوكالات المتعددة الأطراف: قائمة بالمشاريع وملامحها، ومجالات الاهتمام، ومبادئ توجيهية عن كيفية تقديم طلبات المساعدة؛

- صناديق الدعم التقني: قائمة بالصناديق، وما تستهدفه من مجالات اهتمام والجماعات المستفيدة، ومبادئ توجيهية عن كيفية تقديم الطلبات؛

- قائمة بالخبراء.

رابعا - استنتاجات ومقترحات للعمل

٧٨ - من المسلم به أن قدرة البلدان على تمويل إدارتها المستدامة للغابات تختلف من بلد إلى بلد، تبعا لمزيج من العوامل مثل نصيب الفرد من الدخل القومي، إضافة لحجم ونوعية مواردها الحرجية، وعلى الحالة الإنمائية لصناعتها المعتمدة على الغابات، وغير ذلك. وتؤثر هذه العوامل المتنوعة أيضا على قدرة البلد على جمع الموارد المالية واقتناء التكنولوجيا اللازمة.

ألف - التمويل العام

٧٩ - ما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية أداة عظيمة الأهمية، وهي قادرة على مواصلة الاضطلاع بدور حيوي كمصدر لتمويل التنمية المستدامة للغابات في البلدان النامية. ولكن، نظرا لأن احتمالات زيادتها بالقيم الحقيقية في المستقبل غير مشجعة، فإن التحدي يكمن في كفالة توزيعها على نحو أكثر كفاءة وفعالية.

٨٠ - وبينما توجد إمكانية محدودة لتوليد موارد إضافية من خلال التمويل العام، لا يزال من الممكن توليد تلك الموارد من خلال أدوات السوق مثل الضرائب والمكوس ورسوم الاستعمال، وغير ذلك.

مقترحات للعمل

قد يود الفريق أن:

- يطلب، إلى البلدان المانحة زيادة حصة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم برامج الإدارة المستدامة للغابات والتنمية الصناعية؛

- يحث البلدان، من خلال ممثليها في مجالس الإدارة، على دعم إنشاء برامج متزايدة ومحسنة للإدارة المستدامة للغابات في إطار المنظمات المتعددة الأطراف؛

- يطلب من المنظمات ذات الصلة في مجال الغابات مثل المنظمة الدولية للأخشاب المدارية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إنشاء فريق عامل لموالاة استكشاف سبل مبتكرة لتوليد موارد مالية إضافية، ولا سيما على الصعيد الدولي؛

- يحث البلدان على إدخال أدوات السوق مثل رسوم الاستعمال وزيادة الحصول على الإيجارات، والمكوس، وغير ذلك، والاستمرار في استعمال تلك الأدوات كوسيلة لتعبئة الموارد المالية المحلية وخفض التكلفة الناجمة عن الممارسات الحرجية غير المستدامة.

باء - استثمارات القطاع الخاص

٨١ - هناك دليل على حدوث تحول في تدفقات رؤوس الأموال من الموارد العامة إلى الخاصة لدعم الإدارة المستدامة للغابات. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن تتخذ البلدان الخطوات الضرورية لإدخال الإصلاحات السياسية المناسبة لجذب استثمارات القطاع الخاص. وينبغي لإصلاحات السياسة العامة الرامية لجذب الاستثمارات من جانب القطاع الخاص أن تكون مكملة للسياسات والأنظمة التي تشجع أيضا الإدارة المستدامة للغابات. وهناك حاجة لوضع مدونة لقواعد السلوك، وحوافز للممارسات الحرجية الأفضل، وغير ذلك من التدابير الابتكارية لتشجيع أنشطة القطاع الخاص التي تقلل من الإضرار بالبيئة.

٨٢ - <u>مقترحات للعمل</u>

قد يود الفريق أن:

- يحث البلدان النامية على إصلاح سياساتها وأنظمتها بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص. وقد تدخل عند الاقتضاء، وبالتعاون مع المانحين، أدوات شتى مثل الحوافز المالية، والدعم من الأموال العامة؛

- يشجع البلدان على وضع سياسات وحوافز تشجع الممارسات الحرجية المتمشية مع الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن النظر في إعداد مدونة قواعد سلوك، والنظر، عند الاقتضاء، في إجراء مراجعة مستقلة بهدف مراقبة ممارسات قطع الأشجار مراقبة وثيقة. وبالتالي، قد يطلب الفريق إلى (الفاو) والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية وبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي والهيئات الأخرى ذات الصلة، بالتعاون مع القطاع الخاص، إعداد مدونة قواعد سلوك للشركات الخاصة المعتمدة على الغابات؛

- يدعو البلدان المتقدمة النمو إلى صياغة وإيجاد حوافز لتشجيع قطاعها الخاص على الاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات والاستفادة منها في البلدان النامية.

جيم - نقل التكنولوجيا

٨٣ - ينبغي استخدام تقييم الاحتياجات التكنولوجية، الذي يتطلب التشاور بين جميع الأطراف المعنية المشاركة في الإدارة المستدامة للغابات مثل الحكومة والمنظمات غير الحكومية وعلماء القطاع الخاص وآخرين، كأداة لتحديد التكنولوجيات اللازمة للتنمية المستدامة للغابات والاستفادة منها.

٨٤ - ونظرا للتشابه من حيث أنواع الغابات، والمؤسسات والثقافات، فهناك إمكانية ضخمة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب لاستكمال التعاون بين الشمال والجنوب في مجال نقل التكنولوجيا.

٨٥ - وهناك بعض العقبات التي تعترض استخدام أنظمة المعلومات الحالية، المتاحة المتعلقة بالتكنولوجيا السليمة بيئيا، منها الافتقار إلى الوعي ووجود حواجز لغوية، ونقص التدريب، وصعوبة الحصول على المعلومات، وعدم وجود معلومات مجمعة، والافتقار إلى مرافق الاتصال المباشر للحصول على أنظمة المعلومات هذه.

٨٦ - وتعزيز المؤسسات الوطنية للبحث والتدريب له أهمية حيوية فيما يتعلق بزيادة القدرة الاستيعابية على نقل التكنولوجيا وضمان ما يكفي من القدرة لتكييف هذه التكنولوجيا مع الظروف المحلية.

مقترحات للعمل

قد يود الفريق أن:

- يحث البلدان على تقدير احتياجاتها التكنولوجية وتحديدها بوضوح عن طريق تقييم احتياجاتها التكنولوجية بهدف إدارة غاباتها والاستفادة منها على نحو مستدام. وينبغي أن يكون تقدير وتحديد الاحتياجات التكنولوجية المعينة متسقا مع الأولويات المعترف بها في برامجها الوطنية للغابات؛

- يدعو البلدان إلى وضع سياسات وحوافز تشجع القطاع الخاص على استعمال التكنولوجيا السليمة بيئيا؛

- النهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق استثمارات القطاع الخاص، والمشاريع المشتركة، وتبادل المعلومات وإقامة شبكات أوسع نطاقا من جانب المؤسسات في الجنوب؛

- يطلب من فريق خبراء معترف به دوليا يدعمه المركز الدولي للبحوث الحرجية، والمجلس الدولي لبحوث الحراجة الزراعية، والاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، اقتراح تدابير للتغلب على الافتقار إلى القدرة البحثية في البلدان النامية واستحداث واعتماد تكنولوجيات للإدارة المستدامة للغابات. وقد تشمل التدابير المقترحة تعزيز المؤسسات البحثية الوطنية القائمة، وتشجيع المؤسسات الوطنية للبحوث على القيام بدور إقليمي أنشط والنظر في جدوى إنشاء مؤسسات بحثية دولية جديدة وشبكات مكرسة لإدارة الغابات والاستفادة منها على نحو مستدام وللسياسات البحثية المتعلقة بالغابات.

دال - التنسيق

٨٧ - إن التنسيق في مجال تمويل الحراجة المستدامة له أهمية حيوية لتحسين الفعالية والكفاءة في مجال جمع الأموال والاستفادة منها ولكنه لا ينبغي أن يكون غاية في حد ذاته. وغالبا ما يؤدي سوء التنسيق في مجال التمويل إلى إهدار الموارد الشحيحة أو إساءة استخدامها. وتدعو الحاجة إلى تناول مسألة التنسيق على الأصعدة الوطنية/الإقليمية والعالمية، وينبغي أن يشمل ذلك جميع الأطراف المعنية بما فيها القطاع الخاص.

مقترحات للعمل

قد يود الفريق النظر في مقترحات العمل التالية لتعزيز التنسيق على الصعيدين الوطني والدولي:

(أ) التنسيق على الصعيد الوطني: توضح الخطوات المتخذة لتحسين التنسيق بين وكالات المعونة القطرية وبين الأطراف الوطنية المعنية النقاط التالية:

- إن الحكومة مسؤولة بالدرجة الأولى عن التنسيق القطري؛

- إن البرامج الوطنية للغابات منشأة كعمليات قطرية المنطلق وكإطار لتنسيق التمويل، وللتنسيق الدولي؛

- إن التنسيق بين المانحين القطريين تدعمه وكالة خارجية مختارة من الحكومة على أساس التزامها الطويل الأمد بالقطاع؛

- أن يصبح تخطيط الأنشطة الإنمائية وتنفيذها لامركزيين، كلما أمكن، وأن يجري الاضطلاع بهما على صعيد المقاطعة أو على الصعيد المحلي المناسب مع التشديد على تقديم الحوافز للقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية؛

- إن جميع الهيئات الوطنية المعنية، بما فيها وزارة المالية، والقطاع الخاص، والمصارف الوطنية والتجارية، وصناديق البيئة والحراجة، وجمعيات التسليف الشعبية، والصناعة الحرجية، وملاك الغابات، والسلطات القطاعية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ومنظمات التمويل الخارجي، كلها بحاجة للاشتراك في عملية التخطيط والتنفيذ؛

- إن تجميع الموارد بوصفه وسيلة لتحسين مستوى الكفاءة بحاجة إلى التشجيع.

(ب) التنسيق على الصعيد الدولي: تشمل الخطوات التي تتخذ لتحسين تنسيق المساعدة المالية على الصعيد الدولي ما يلي:

- رؤية مشتركة للإدارة المستدامة للغابات تبلورها الحكومات وتوفر المنظمات الدولية والمجتمعات المانحة أهدافا مشتركة وأساسا للتنسيق؛

- إزالة الازدواجية والتنافس بين المانحين؛

- توفير تدفق أفضل للمعلومات المجمعة عن التقدم البرنامجي، ووضع السياسات، وأفضل ممارسات واستراتيجيات الإقراض، بما في ذلك إنشاء قواعد معلومات متخصصة؛

- وضع مؤشرات مناسبة لرصد وتقييم فعالية التعاون الدولي في مجال المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا؛

- استكشاف جدوى إقامة شراكة خاصة من أجل الغابات، تستند إلى الموارد المجمعة التي تدعم البرامج الشاملة، من خلال مزيد من الدراسة والتجارب الوطنية؛

- التنسيق الإلزامي (على الصعيدين القطري والدولي) بين المنظمات الحكومية الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة؛

- تشجيع آليات التنسيق غير الرسمية مثل فريق المستشارين المعنيين بشؤون الغابات والآليات التابعة للمنظمات غير الحكومية.

هاء - أنظمة المعلومات

٨٨ - في ضوء التقدم السريع لتكنولوجيا المعلومات ودورها في توفير خدمات إعلامية تدعم أنشطة الإدارة المستدامة للغابات، هناك حاجة لاستعراض أنظمة المعلومات القائمة وتحسينها. وينبغي إيلاء الاهتمام في ثلاثة مجالات على نحو ما نوقش في هذا التقرير، ولا سيما زيادة استثمارات القطاع الخاص، والتعجيل بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية، وتحسين التنسيق. ومن المستصوب جعل نظم المعلومات مستندة إلى شبكة الإنترنت، فهذا من شأنه إتاحة الحصول بسهولة على المعلومات وتقاسمها بين الوكالات المتعددة الأطراف والمؤسسات القطرية والمنظمات غير الحكومية وغير ذلك من الأطراف المعنية.

مقترحات للعمل

- قد يود الفريق دعوة الوكالات المتعددة الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بالغابات إلى استعراض وبدء إقامة نظم معلومات محسنة تدعم أنشطة التنمية المستدامة للغابات، ولا سيما لتيسير استثمارات القطاع الخاص، والتعجيل بنقل التكنولوجيا للبلدان النامية وتحسين التنسيق في مجال المساعدة المالية.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٣) انظر تقرير الأمين العام المتعلق بالموارد والآليات المالية لأغراض التنمية المستدامة: نظرة شاملة على المسائل والتطورات الجارية (E/CN.17/1996/4 و Add.1)؛ مذكرة شفوية مؤرخة ١ آذار/مارس ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لليابان لدى الأمم المتحدة تحتوي على الموجز الذي أعده الرئيس عن الاجتماع الثالث لفريق الخبراء المعني بالقضايا المالية في جدول أعمال القرن ٢١ (E/CN.17/1996/28)؛ والوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٦، الملحق رقم ٨ (E/1996/28)، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤/١٤.

(٤) A/AC.237/18/Add.1 (الجزء الثاني) و Corr.1، المرفق الأول.

- - - - -